



PROVISIONAL

A/PV.2252
2 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقتة للجلسة الألفين والمنتين والثانية والخمسين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٢ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٠/٣

الرئيس : بيلكا كارلتسروي (النمسا)

(نائب الرئيس)

شيم : السيد / بوتفليحة (الجزائر)

(الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة (١٠)

الكلمات أقيت من :

السيد كاركسي (نيبال)

السيد فان دير ستول (هولندا)

السيد تشيكاو (الصين)

السيد نسيكاليجي (رواندا)

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات الملقاه أسلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاه باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،
Chief of Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,
Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر .

وحيث أن هذا المحاضر وزع في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

'74-70095/A

Digitized by UNOG Library

بند رقم ٩مواصلة المناقشة العامة

السيد كاركى (نيبال) (الكلمة بالانجليزية) انه لمما يشرفنى أن أعرب لكم وأعرب من خلالكم للسادة الموقرين أعضاء الوفود عن تحيات عاهلى الملك بيرند رابير بيكرام شاه ديغا وتمنياته بنجاح الدورة رقم ٢٩ من هذه الجمعية العامة . واسمحوا لى أن أعرب لكم بالنيابة عن وفدى عن تهانينا على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ألا وهو رئاسة هذه الجمعية العامة . اننا نعرف تماما التاريخ العنايم والسمعة الطيبة التى اكتسبتموها فى بلادكم وعلى الصعيد الدولى . اننا لعللى ثقة من أن رئاستكم القديرة والحكيمة ستسمح لهذه الدورة بالاسهام نحو ايجاد الحلول لبعض المشاكل الحيوية التى نواجهها الآن . ان وفدى لىؤكد لكم عن كامل تعاونه وتأييده فى قيامكم بهـذـه المسئوليات الكبيرة .

واسمحوا لى ايضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر لكم عن عميق تقديرنا للخدمات الجليلة التى أداها سلفكم رئيس الدورة السابقة معالى السفير ليوبولد وبينيتس الذى أنجز مهمة هذه المنظمة فى سنة كانت من السنوات التى تعتبر تحديا فى زمننا هذا من وجهتى النازر الاقتصادية والسياسية . ان هذا العام شهد أزمة اقتصادية حادة هددت كيان الننام الاقتصادى القائم فى العالم ، ولكن فى نفس الوقت كانت أيضا من السنوات التى اتسمت بمبادرات دولية متعددة وجهود قامت بها الكثير من الدول فى العالم ، وقامت بها منظمة الامم المتحدة نفسها من اجل ايجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية البارزة والمشاكل السياسية فى هذا الزمان . ومن أهم هـذـه المبادرات كانت الدورة غير العادية للجمعية العامة التى اجتمعت لتدرس للمرة الاولى مشاكل المواد الخام والتنمية ، واهتمت باهم المشاكل الاقتصادية التى تخيم على المجموعة الدولية . وهكذا سيدى الرئيس برغم التطور الاقتصادى الخطير الذى يخيم على العالم اليوم فاننا على ثقة من ان التعاون والتفاهم فيما بيننا ومبادرات هذه المنظمة الدولية ستمكننا من ايجاد الحلول المقبولة دوليا لكافة المشاكل التى تواجهنا . وجئنا هذا العام الى الامم المتحدة يحدونا هذا الامل وهذا التفاؤل . هناك تقدم كبير يتم فى تحسين المناخ السياسى الدولى .

ان سياسة الانفراج كانت واستمرت سمة من السمات الرئيسية فى العلاقات الدولية وانها لم تساعد فى الحد من التوتر فحسب ولكنها أدت أيضا الى تعاون أكثر وثاقة بين القوى العظمى . ان الاتفاقات فيما بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية فى مجالات المـــسلح والتكنولوجيا والتسنيح والحد من الاسلحة الاستراتيجية والتجارب النووية فى العمق وصلت خلال الزيارة الاخيرة للرئيس السابق نيكسون الى خطوات ايجابية من أجل تقدم السلام العالمى .

ان المؤتمر الذى انعقد أخيرا للأمن الأوروبى فى جنيف أثبت أن الحزم أكديد فيما بين القوى الأوروبية على حل المشاكل القائمة فيما بين هذه البلاد وزيادة التعاون فيما بينها . وهذا فى حد ذاته اتجاه ايجابى نحو الانفراج فى أوروبا بالتحديد ، ونحو السلام العالمى عامة .

ان هذا التعاون المتزايد فيما بين الصين والولايات المتحدة وبين الصين واليابان قد أسهم هو الآخر فى الحد من التوتر الدولى ، وهو ينال تأييدا متزايدا من الجميع .

أما فى الشرق الاوسط ، فبفضل الجهود المستمرة والمقدرة فى التفاوض لوزير الخارجية الأمريكى الدكتور هنرى كيسنجر ،

فان اتفاق فصل القوات فيما بين سوريا واسرائيل الذى كان من أصعب المهام فى زمننا هذا قد تم ، انه لم يؤد الى تقارب الاطراف المعنية فحسب — هذه الاطراف التى رفضت ان تتقارب من قبل — ولكنه ايضا فتح طريقا قد يؤدى الى عهد جديد من السلام فى المنطقة . ونأمل أن يؤدى فصل القوات الذى تم فيما بين مصر واسرائيل الى فتح الطريق لمفاوضات مستقبلية فيما بين العرب والاسرائيليين نحو ايجاد تسوية نهائية لهذه المشكلة . ورغم هذه الاتجاهات الايجابية فى العلاقات العربية الاسرائيلية الا أن احتمال السلام فى الشرق الاوسط مازال بعيدا ، ونحن نؤمن انه من غير الممكن ايجاد حل نهائى للشرق الاوسط مالم يعترف بالحقوق الشرعية لشعب فلسطين وتوجد لها التسوية العادلة المقبولة .

ان نيبال من البلاد المحبة للسلام وهي كانت دائما تؤيد الحل والتسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، وقد أيدت كافة الخطوات التي اتخذت من أجل تحقيق وايجاد تسوية سلمية ودائمة لهذه المشكلة . لقد أيدنا دائما القرارات المختلفة التي اتخذها مجلس الامن نحو ايجاد تسوية سلمية لمشكلة الشرق الاوسط . ان الحل العطي قد وجد ، فيما نعتقد ، في القرارات ٢٤٢ لمجلس الامن . والتطبيق السريع والكامل لهذا القرار برمته قد يوءدى الى سلام دائم في هذه المنطقة .

لقد استجبنا لطلب الامم المتحدة ان اسهمنا في قوة الطوارئ الدولية في الشرق الاوسط بارسال فرقة من الجيش الملكي في نيبال الى هذه المنطقة . وانه لمن دواعي رضائنا ان عرفنا ان هذه الفرقة من الجيش النيبالي ادت في مناسبات سابقة واجباتها بشكل منظم واثبتت فاعليتها . واننا نعرب عن سرورنا ايضا لأننا استطعنا الاسهام حتى بشكل متواضع نحو الحفاظ على السلام والا من في هذه المنطقة .

اما منطقة جنوب شرق آسيا فما زالت تتسم ببعض المواقف المتوترة وكانت مصدرا لتهديد السلام والا من في المنطقة وما زالت تمثل هذا التهديد . ورغم ان المعارك في فيتنام قد انتهت الا ان المشكلة لم تحل بعد ، وفي رأى وفدى ان اتفاقيات باريس للسلام يجب ان تطبق بحذافيرها وبروحها حتى يسود السلام والوفاق في هذه المنطقة في اقرب وقت ممكن .

ان اعادة السلام الدائم في منطقة جنوب شرق آسيا مستحيل مالم تحل مشكلة كوريا بشكل يرضى كافة الاطراف المعنية في كوريا . ان قرار الجمعية العامة في الدورة السابقة الذي ادى الى الحل المتمثل في لجنة الامم المتحدة من اجل توحيد واعادة بناء كوريا كان خطوة ايجابية في هذا الاتجاه . ان وفدى سيؤيد كافة الخطوات التي قد تسهم وتؤدى الى ايجاد الظروف اللازمة للاسراع بتوحيد كوريا في جو من السلام والاستقلال .

أما الاحداث التي وقعت في قبرص مؤخرا فهي مؤسفة بالفعل لا لأنها أدت الى توتر السلام في الجزيرة ولكنها أيضا مؤسفة لأنها أدت الى مأساة لكافة الشعب في قبرص . اننا لنرحب بكافة مبادرات الامم المتحدة التي تستهدف اعادة الوضع الطبيعي في هذه الجزيرة .

ان بلادى لتقدر المبادرة الشخصية التى اتخذها السكرتير العام السيد كورت فالدهايم لتقييم الوضع هناك فى الجزيرة وللحفاوضات والمشاررات التى تمت فيما بينه وبين زعماء الاطراف المعنية فى هذا النزاع . اننا لعللى ثقة من أننا يجب أن نضع حدا لكل تهديد لتوحيد قبرص ووحدها ويجب أن تستمر قبرص كما هى كيان مستقل له سيادته وينضم الى مجموعة عدم الانحياز .

ورغم كل هذه التوترات الا أن الاتجاهات فى العلاقات الدولية مرضية لانها تؤدى وتسعى نحو الحد من التوتر . ان تسوية النزاع فى الكثير من المناطق بالطرق السلمية مما لاشك سيؤدى الى مناخ من الثقة فيما بين الدول وسيساعد فى خلق المناخ الملائم للسلام والامن الدوليين . ان هذا الاتجاه الايجابى فى العلاقات الدولية يجب ان يسير جنبا الى جنب مع خطوات دولية أخرى من شأنها أن تحقق التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى بشكل سريع وهى من المتطلبات الاساسية والحيوية فى وقتنا هذا ، ويجب اتخاذ خطوات دولية طموسة حتى نوقف سباق التسلح لانه لا يخلق جوا من الخوف وعدم الثقة فيما بين الدول فحسب ، ولكنه ايضا يعتبر مسؤولا عن التأخر الاقتصادى .

لقد كانت هناك تطورات مشجعة فى مجال نزع السلاح فى السنوات الاخيرة ولكن التقدم فى هذا المجال غير كاف ، فالتسلح مازال يتزايد بشكل يؤدى الى القلق والكثير من الميزانيات والثروات الضخمة التى كان يمكن ان تستخدم من اجل السلام العالمى ورخاء الانسانية تستنزف فى انتاج الاسلحة المدمرة . فى رأينا ان الاتجاه المتزايد فيما بين الدول النامية للحصول على الاسلحة النووية اتجاه خطير بالفعل لانه لا يهدد السلام العالمى فحسب ولكنه يؤخر ايضا التقدم والنمو الاقتصادى فى العالم أجمع . ولهذا السبب نعارض كافة المحاولات للحصول على الاسلحة النووية والتجارب النووية فى العمق أو البحار أو المحيطات ، فى الجوا أو فى الفضاء الخارجى .

وباعتبارنا من البلاد المحبة للسلام ، فان نيبال ترغب فى التعايش فى سلام ولذلك فهى تهتم اهتماما خاصا باستتباب السلام فى جنوب شرق آسيا ، المنطقة التى تنتهى اليها نيبال . ومن أجل هذا الهدف أيدنا كافة الخطوات التى اتخذت من أجل اعادة الوضع الطبيعى فى

العلاقات فيما بين الباكستان والهند ورحبنا بكافة المفاوضات والمشاورات فيما بينهما . تأييدنا لقرار الجمعية العامة رقم ٢٨٣٢ المتعلق باعلان ان المحيط الهندي من مناطق السلام ، وهذا التأييد يؤكد نوايانا . وسنؤيد أية خطوات في المستقبل تؤدى الى استتباب السلام الدائم في المنطقة .

ان نزع السلاح الكامل هو الشيء الوحيد الذى يمكن أن يؤدى الى السلام والا من الدوليين وذلك من الاهداف الاساسية فى ميثاق الامم المتحدة . ولذا فنحن نؤمن أنه من العاجل وأصبح من الضرورى فعلا ان يدرس بشكل ايجابي امكانيات الدعوة الى مؤتمر دولى لنزع السلاح تشترك فيه كافة الدول كبيرة كانت أو صغيرة ، متقدمة أو نامية ، نووية أو غير نووية ، بما فى ذلك الدول المقسمة حتى تستطيع ان تسهم وتتفاوض فى ايجاد الامكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

انه لمن دواعى سرورنا ان نرحب بجمهورية بنجلاديش الشعبية عضوا جديدا فى هذا المحفل الدولى . ان جمهورية بنجلاديش من البلاد المجاورة والتي احتفظنا معها بعلاقات صداقة دائما . لقد أيدنا دخولها هذه المنظمة ، منذ البداية ، ويسعدنا الان ان نرى هذا الامر يتحقق . اننا على ثقة من ان بنجلاديش باسماها فى كافة المداورات فى الامم المتحدة ستستطيع أن تسهم فى الجهود المشتركة لنا جميعا لتحقيق السلام العالمى . ونود أيضا أن نعبر عن عميق رضاؤنا لدخول جرينادا فى هذه المنظمة الدولية . واننا لسعداء بالترحيب بجمهورية غينيا بيساو فى هذه المجموعة الدولية باعتبارها من البلاد ذات السيادة المستقلة . ان بروز غينيا بيساو كدولة من الدول المستقلة لمثال على تقهقر الاستعمار فى العالم ، ونأمل ان تضيف جمهورية غينيا بيساو قوة الى هذه المنظمة وتساعد على ايجاد حلول لمشاكل ترفية الاستعمار وانقاذ الشعوب التى مازالت تعاني من قبضة بعض النظم الاستعمارية ، وبذلك تسهم فى تقدم السلام العالمى .

وبالتالى ، فهذا العام قد شهد بعض التطورات الايجابية فى مجال تصفية الاستعمار ،
فالحكومة البرتغالية الجديدة اعترفت بجمهورية غينيا بيساو كدولة مستقلة ذات سيادة ، وفى
نفس الوقت أبدت اهتمامها بالدخول فى مفاوضات مع حركات التحرر المختلفة . ان استقلال موزامبيق
قد لاح فى الافق ، وانه لمن دواعى الرضا والسرور ان نرى ونقول بانها ستكون دولة مستقلة
فى خلال عام ، ونرحب بالحكومة المؤقتة فى موزامبيق . ان السياسة الحالية لحكومة البرتغال
وهى سياسة منح الاستقلال لمستعمراتها السابقة ، لسياسة مرضية للغاية . ونأمل ان تصفية
الاستعمار لكافة الاراضى التى مازالت مستعمرة ستضع حدا للمعاناة التى تعانيها الشعوب المستعمرة
وقد كانت من المشاكل التى تدعو الى قلقنا جميعا ونرجو أن تحل بسرعة وبالكامل ، ونأمل أن نرى
موزامبيق وانجولا اعضاء فى هذه المنظمة فى المستقبل .

ان الاسهام الفعال لبلادى ومشاركتهما فى كافة الجهود الدولية لانهاء وتصفية السيطرة
الاستعمارية والتفرقة العنصرية معروفة لكافة الوفود المشتركة فى هذه الجمعية .

ان أسوأ اشكال السيطرة الاستعمارية مازال قائما وتمارسه حكومات التفرقة العنصرية فى
جنوب افريقيا وروديسيا . والعالم كله يندد به . فى جنوب افريقيا فان الشعوب المستعمرة
مازالت تعاني من سيطرة وقمع رهيب . ان حكومة جنوب افريقيا ترفض اعطاء الحقوق الانسانية
الاساسية لهذه الشعوب ، ولا تأبه بقرارات الأمم المتحدة بما فى ذلك قرارات اللجنة الخاصة
بشأن تطبيق اعلانات منح الاستقلال للبلاد المستعمرة والشعوب المستعمرة ، وقرارات مجلس
الامم المتحدة بشأن ناميبيا .

ان حكومة جنوب افريقيا لم تكثف بالاستمرار فى استعمار الاراضى الدولية الواقعة فى ناميبيا
فحسب ، وذلك بالرغم من قرار محكمة العدل الدولية ولكن هذه الحكومة تمارس سياسة التفرقة
العنصرية واستغلال وقمع أهالى هذه المناطق . اننا نندد بكافة سياسات البربرية لحكومة جنوب
افريقيا ان انها سبب فى جبين الانسانية .

ان حكومة الاقلية فى جنوب روديسيا مازالت مستمرة فى سياسات التفرقة العنصرية وقمع
حركات التحرير باتخاذ كافة وسائل القمع الجماعى ، انها تنكر حق تقرير المصير وحق شعب زيمبابوى

فى الحرية والاستقلال ، وذلك تحديا منها لكافة قرارات الام المتحدة . وهذا النظام لــــه
تأييده المادى والمعنوى من بعض القوى والدوائر التى تسهم فى استمرار هذا النظام ، نظام
التفرقة العنصرية ، لمصلحتها الاقتصادية الأتانية . وبذلك تعطل تطبيق قرارات الام المتحدة ،
وقرارات مجلس الامن .

فى رأينا ان كافة البلاد الاعضاء يجب أن تتحد وتوحد قواها وجهودها لانهاء هذه الحالة
المؤسفة ونؤ من أن الاتفاق الذى تم أخيرا بشأن عقاب جريمة التفرقة العنصرية سيساعد فى
تصفية هذا الشكل من اشكال التفرقة العنصرية . ونناشد كافة الدول الاعضاء بالتوقيع على هذا
الاتفاق دون تأخير .

ان التعاون الدولى أصبح أساسيا وحيويا وضروريا ليس فقط من اجل ضمان الامن السياسى
والسلام الدولى ، ولكن أيضا من أجل ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى زمننا
هذا . ان الاتجاه السائد فيما بين الدول وهو اتجاه محاولة الدخول فى مشاورات ومفاوضات
سلمية ووافق من اجل ايجاد الحلول للمشاكل الشاملة كمشاكل البيئة والسكان والغذاء والبحار
والفضاء الخارجى ، لاتجاه ايجابى بالفعل ، بل انه يكون اكثر ايجابية ، عندما نجد الحلول
الشرعية لكافة هذه المشاكل على الصعيد الدولى وفى إطار المنظمات الدولية كالا ام المتحدة ،
حيث تشترك كافة الدول صغيرة كانت ام كبيرة متقدمة ام نامية ، على قدم المساواة .

ان نيبال اهتمت اهتماما كبيرا واسهمت فى كافة هذه النشاطات والمبادرات التى قامت بها
الام المتحدة . وفى الفترة الاخيرة ، فى المؤتمر الثالث حول قانون البحار فى كراكاس ، اشتركت
نيبال فى المداولات ورغم ان المؤتمر لم ينجح فى تحقيق أهدافه بالكامل ، الا ان التقدم الذى
تم فى هذا المجال الحيوى ، ومن اجل ايجاد وجهات نثار متقاربة لجدير بالذكر . وفى رأينا
أيضا أننا يجب أن نهتم بحقوق ومصالح كافة مجموعات البلاد وبدلا من الوصول الى اتفاق سريع
الذى قد لا يؤدى الى حلول دائمة لهذه النزاعات فى المستقبل ، فمن المهم أن نفضل ذلك .

ان نيبال ومصها بلاد اخرى من البلاد التى لاتقع على البحار ، قد عبرت عن وجهة
نظارها بشكل واضح بالنسبة لكافة المشاكل التى تؤثر فى العلاقات المتعلقة بالبحار وبالموارد

الآتية منها ، فكل البلاد التي لاتقع على البحار والمحيطات بما في ذلك نيبال ، تهتم أساسا وفي المقام الاول بالاعتراف الدولي بحقوقها للاستفادة من هذه الموارد . ان ذلك لشروط اساسي من اجل التقدم وتنويع التجارة والتطور الاقتصادي للبلاد التي لاتقع على البحار والمحيطات . ان حق المرور في البلاد الواقعة على البحار وحق استخدام الموانئ بما في ذلك بناء وصيانة المخازن في هذه الموانئ من اجل تخزين السلع ومرورها فنأمل ان تحل هذه المشاكل في الاتفاق على قانون البحار بالفعل .

اننا نعارض اية محاولات للسيطرة على بعض المناطق الاقتصادية الحيوية الواقعة على البحار ونعارض السيطرة على هذه المناطق من قبل دولة واحدة . ان الحدود المصطنعة الا وهي حدود المائتي ميل ، في المناطق الاقتصادية ليس لها ما يبررها ولا نجد سببا يدعو الى هذه المناطق الواسعة ان تكون تحت سيطرة دول غير اخرى ، فهي من تراث الانسان وبالتالي فنحن لانعارض خلق بعض المناطق الاقتصادية ، ولكن هذه المناطق يجب ان تأخذ في الاعتبار مصالح البلاد النامية ، ويجب ان نحميها من الاستغلال ، بل يجب ان تستفيد منها الدول ، من كافة الامكانيات التكنولوجية وتقع تحت السيطرة القانونية لكافة البلاد المجاورة . ويجب أن تتمتع كافة البلاد بمرور المحيطات والبحار سواء وقعت عليها أم لا . ويكون لها كلفتها من الناحية القانونية على هذه المناطق ، وتسهم في كافة النشاطات لتطويرها .

من المشاكل الدولية الاخرى الهامة التي تواجه الانسانية اليوم والتي تهتم بها الامم المتحدة اهتماما خاصا ، الانفجار السكاني المتزايد وقلة الموارد الغذائية . ان المؤتمر الدولي للسكان الذي انعقد في بوخارست في اغسطس ومؤتمر الاغذية الذي سيعقد في روما في نوفمبر هما من النشاطات الهامة لمنظمة الامم المتحدة هذا العام . ورغم ان هذه المشاكل قد تبدو منفصلة الا انها يجب ان تدرس معا انهما مع المشاكل الاخرى كتهديد البيئة وقلة الموارد المتزايدة وضرورة التطور الاقتصادي السريع ، يجب ان تدرس معا . ونحن نرحب ببرنامج العمل الصادر عن مؤتمر بوخارست والمتعلق بالسكان والتنمية .

ان نيبال من البلاد التى يزيد فيها السكان بشكل كبير جدا و ٧٩ شخصا للكيلومتر المربع ، وذلك اثربثلاثة اضعاف المتوسط . وتزايد السكان حوالى ٢٪ فى المتوسط وبالتالى ربما تضاعف عدد السكان فى ثلاثين عاما وذلك ليهدد بالفعل الانتاج الزراعى ، والانتاج الزراعى للفرد الواحد يقل عاما بعد عام ، وازا استمر ذلك فالحبوب والسلع الزراعية الاساسية التى تصدرها نيبال ستصبح من السلع النادرة بعد بضع سنوات .

بالاضافة الى المشاكل التى برزت اخيرا فى مجال الزراعة وندرة بعض السلع بل ذلك يؤثر فى التطور والنمو الاقتصادى لبلادى . ان حكومة جلاله ملك نيبال تدرك تماما ضرورة وضع برنامج شامل متماثل لمواجهة الصعوبات فى المستقبل ، هذه الصعوبات التى يسودى اليها الاتجاه الاقتصادى الحالى ، وبالتالى فنحن نؤيد ونقدر تقديرا كبيرا المؤتمرات الدولية التى تدور حول مشاكل حيوية السكان والاغذية .

وهذه المبادرات الدولية نأمل أن تؤدى الى خطوات فعالة ولموسة وسريعة لحل المشاكل التى تخيم على مستقبل الانسانية . بل هذه المبادرات والجهود التى قامت بها الامم المتحدة والتى قامت بها نافة بلدان العالم ، لن تؤدى الى الثمار المطلوبة والمرجوة مالم تقل الفجوة الاقتصادية فيما بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة .

وعن وجهة النظر الاقتصادية ، لقد نأنا هذا العام يدعو الى اليأس ، اذا نأنا اتجاه التضخم سيستمر وسيكون سمة الاقتصاد الدولى من جانب والفجوة القائمة فيما بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية تزداد بشكل يدعو الى القلق . ورغم ان البلاد المصدرة تتمتع وتستفيد من ارتفاع اسعار صادراتها ، الا ان البلاد النامية ، كنيبال ، وغير الواقعة على البحار ليس لديها ماتتاجر فيه وخاصة وأمامنا خلفية ارتفاع الاسعار ، اسعار المواد الخام والمواد المصنعة ، وذلك يوعثر على نافة البلاد .

ان تأثير الوضع الاقتصادى المتدهور وازمة الطاقة يؤثر على البلاد الفقيرة ويمثل مستويا النمو فيها . ان استراتيجية التنمية الدولية تمتد فى الافق ويبدو ان المسألة تدعو الى القلق بالفعل . واذ نقرب من التقييم فى منتصف عقد التنمية الثانى فان اهداف استراتيجية التنمية الدولية تزداد بعدا فى الافق . ان المشاكل التى برزت اخيرا من ندرة وقلة السلع الاساسية

لهي مشدلة تضاف الى مشدلة الأسعار المرتفعة . ان البلاد المتقدمة تتردد في مساعدة تنمية البلاد النامية وتتردد في مساعدة هذه البلاد الاخيرة في الحد من الفجوة فيما بينهما أن الاسهام بواحد في المائة من الميزانية ونقل التكنولوجيا للبلاد النامية مجرد وهم .

ان الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة اجتمعت وراء هذه الخلفية للموقف الاقتصادي المتدهور وازمة الطاقة ، ولأن هذه الدورة غير العادية امنها ان تقنع العالم بان الازمة الاقتصادية الدولية القائمة تتعارض والتقدم السياسي والاقتصادي في العلاقات وبالتالي أدى ذلك الى القرار والاعلان الذي صدر عن هذه الدورة القائم على المساواة والتعاون . ان اهم منجزات هذه الدورة غير العادية من وجهة نظرنا هو انها وعت تماما بان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا الجيل والايال المستقبلية ، تعتمد اثر عن اي زمن مضى على التعاون فيما بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية ، وان مصالح هذه المجموعات مترابطة تماما .

ان الموافقة على الخطوات العاجلة للتخفيف من صعوبات البلاد النامية ، هذا القرار الذي اتخذته الامم المتحدة ان خطوة مشجعة تماما ، ومن القرارات الهامة التي اتخذتها هذه الدورة غير العادية ، اننا نؤمن بان الاسهام الذي تم للصندوق الخاص له مغزى وان لم يكن نافيا ان انه لا يستطيع ان يواجه الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ، ونأمل أن يزداد الاسهام وتضاف اليه جهود جديدة من بلاد اخرى من أجل تحقيق هذا الهدف .

ان نيبال من البلاد الاقل نموا وتواجه مشاكل اقتصادية شيرة ، ربما لا تكون مشابهة لمشاكل البلاد النامية الأخرى ، بل انها اثرت منها تعقيدا . ان مستوى التنمية الاقتصادية في بلادنا ضعيف للغاية ، والفائض الذي نستطيع تصديره قليل للغاية وغير مضمون وبالتالي فالاقتصاد نيبال لا يستطيع ان يستفيد من ارتفاع اسعار السلع الاساسية ولا يستطيع ان يواجه عبء ارتفاع الاسعار للواردات .

ان نيبال تواجه مشاكل مواصلات ، وهي من المشاكل الرئيسية وتعتبر عنق زجاجة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في بلادنا على مدى السنوات الماضية . مازلنا نبنى وتطوير الخدمات المساعدة للانتاج ولكن ذلك التقدم ليس بالخير . ان الصناعات قليلة ومتوسطة الحجم ، وغير وافية . ومنتجاتنا الزراعية تتدهور ان لانجد السلع الرئيسية اللازمة لتطوير الزراعة ، ونعاني ايضا من مشدلة السنان .

ولكن رغم هذه الصعاب الاقتصادية التي تتسم بها وتواجهها كافة البلاد النامية فـيـر
الواقعة على البحار ، إلا أن نيبال عازمة على المضي قدما في طريق التنمية الاقتصادية ، بقيادة
عاهلي الملك .

ان الازمة الاقتصادية التي برزت اخيرا قد ادت الى خلل في نمو بلادنا . وارتفاع اسعار
السلع الاساسية الضرورية من اجل تنمية نيبال ، كالمنتجات البترولية والسلع الاخرى اللازمة
للتنمية ومشاكل ندرة هذه السلع قد أدى الى تدهور الموقف في نيبال . وحيث أنه ليس لنيبال
صادرات نافية ، فقد اصبح من الصعوبة بمكان مواجهة ارتفاع اسعار الواردات للمواد الخام والسلع
المصنعة ، وتدهور التجارة في نيبال نتيجة لذلك . وقد زاد ذلك من امكانية تدهور موقف
التبادل بين نيبال وغيرها من البلاد . وعدم وقوع نيبال على بحار او محيطات لعبء اضافي اذ أنه
يرفع سعر المواصلات والنقل ويزيد من صعوبة التنمية ومن النفقات . وبالتالي ، بسبب هذه
المشاكل المحددة نجد ان البلاد النامية غير الواقعة على البحار والمحيطات تستحق اهتماما
خاصا ومساعدة خاصة .

ان مما يدعو للتشجيع ذلك الاهتمام الذى أبدته الدورة غير العادية للجمعية العامة للمشاكل التي تواجهها البلاد الأقل نموا في العالم ، وغير الواقعة على البحار والمحيطات . وهذا الاهتمام قد بدا واضحا باتخاذ خطوات خاصة وبعلان النظام الاقتصادى الجديد ، وباعتبارنا من هذه البلاد الأقل نموا ، فاننا نأمل بالفعل ونهتم بالمساعدات التي ستعطى لهذه البلاد حتى تستطيع أن تتخذ خطوات عاجلة ، وذلك بفضل البرنامج الخاص النابع من الدورة الخاصة . اننا نعلم تماما أنه مالم يرتفع المستوى الاقتصادى للبلاد الأقل نموا فان أهداف النظام الاقتصادى الجديد الذى وضعته الدورة الخاصة لن تتحقق أبدا .

في رأينا أن هذا البرنامج الخاص في برنامج النشاط من أجل انشاء نظام اقتصادى جديد يجب أن يأخذ في الاعتبار امكانية تقوية وتكملة وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية الدولية والخطوات الجديدة التي عبرت عنها الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة يمكنها أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف حتى تعجل بالتنمية الاقتصادية للدول النامية وخاصة البلاد الأقل نموا ، ويتم ذلك في أسرع وقت ممكن .

وختاما اسمحوا لي أن ألفت الانتباه فأقول أن العالم اليوم يعتمد بعضه على البعض ولا يمكن أن تنشأ مشكلة في دولة واحدة أو تحل مالم تبذل الجهود الدولية ، والجهود المحلية أيضا . اننا على ثقة من أننا يجب أن نجد القنوات والسبل التي تشترك فيها كل الدول لحل كافة المشاكل الشاملة التي تواجه الانسانية اليوم . مثل هذا السبيل ، ومثل هذه النواة حتى منظمة الأمم المتحدة هامة للغاية .

وفي السنوات المقبلة حيث تكون الدول المستقلة ذات السيادة تعمل معا كمجموعة دون أن تفقد كيانها الخاص من أجل تحقيق الهدف الموحد للانسانية . ذلك سيكون أداة فعالة لتحقيق السلام والأمن الدوليين وهو أمر حيوى من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم أجمع . واسمحوا لي هنا أن أذكركم بالمشاعر التي عبر عنها المأسوف عليه ، الملك ماهندرا على أهمية هذه المنظمة عندما قال " ان البديل الحقيقي الوحيد للأمم المتحدة ، أمم متحدة أكثر قوة " ، وذلك يثبت ايمان شعب نيبال وثقته في هذه المنظمة وفي آمالها وفي أهدافها .

السيد فان ديرستول (هولندا) (الكلمة بالانجليزية) باسم وفد هولندا في الدورة التاسعة والعشرين أقدم تهنئتنا الخالصة الى الرئيس بوتفليقة ، بمناسبة انتخابه بالا جماع رئيساً لهذه الدورة. ان صفات زعامته قد تجلت واضحة في بلده وفي سياق مجموعة الدول غير المنحازة . أحيانا في التاريخ تتخذ الأحداث تطورات فجأة ابعادا تفجيرية . فمنذ تحدثت في هذه الجمعية منذ عام واجه العالم الحرب وتغيرات عميقة في توزيع النفوذ والثروة الاقتصادية ونسبة المواد الخام الأساسية وكذلك الاعتداءات المستمرة على حقوق الانسان . ان هذه التطورات المفجعة قد أحضرت درساً غالياً وهو أن العدالة والسلام والحرية والتنمية مترابطة ولا يمكن تحقيق أى منها بدون تحقيق العناصر الأخرى .

ففي العام السابق في هذه الجمعية رحبت الوفود بالانفراج السياسي وحكومتى أيدت بقوة ولا تزال تؤيد الجهود المبذولة نحو الانفراج في أوروبا وفي الأماكن الأخرى في العالم ولكن الوضع لا يزال غير مستقراً لأن الانفراج كان يمثل الى حد كبير التفاهم بين الدول الكبرى في حدود معينة وهي حدود تحددها عناصر الردع والتنافس والتعاون . ان هناك مخاطر لحرب نووية لا يمكن قبولها وهي تدفعنا للتعاون ، ولكنها لا تستبعد التنافس . ان الأحداث الخارجية التي تتجاوز حدود التفاهم والانفراج لا تزال تعرض للخطر النتائج التي تحققت عن الانفراج . ان الانفراج بين الدول الكبرى لم يستبعد مصادر الاحتكاك والأزمات الناجمة عن نقص العدالة والحرية .

وكانت أخطر أزمة هي حرب الشرق الأوسط ونتائجها ، ان المجتمع الدولي واجه مرة أخرى عدم الاستقرار الأساسي لوضع نجم عن الافتقار الى تسوية سلمية عادلة في المنطقة ، وبالرغم من الانفراج بين الدول الكبرى فان السلام قد اتضح أنه مستحيل بغير توفر العدالة وتحقيقها لصالح كافة الأطراف المعنية . ان حكومة هولندا ترحب وتؤيد الجهود والخطوات المبذولة لتحقيق السلام والعدل . ان اتفاقات فصل القوات واتفاقات نزع السلاح كانت لها قيمتها الكبرى ، واننا نشيد بالحكومات وبرجال الدول بالمنطقة والخارج الذين جعلوا هذه الاتفاقات ممكنة ،

ان وضع حكومة هولندا بتأييدها للقرارات الخاصة بذلك الصادرة عن مجلس الأمن معروفة ، وهي تنعكس بوضوح في بيان الدول التسع للمجموعة الأوروبية الذي صدر في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، ونتيجة لهذا البيان فان بلاد المجموعة الأوروبية قد دخلت في حوار مع بلاد العالم العربي

من أجل تدعيم وتوطيد علاقاتها المتبادلة وأن تصل في الأجل الطويل الى أساليب من التعاون التكنولوجي والاقتصادي والثقافي ، وان حكومة هولندا تريد أن تدعم هذا التعاون الاقتصادي بين المجموعة العربية والمجموعة الأوروبية وتعبر عن أملها الكبير في أن الجهود المبذولة في المجال السياسي سوف تؤدي الى سلام دائم في الشرق الأوسط قائم على العدالة .

وهناك حادث آخر خارجي أثر على الانفراج وهو النزاع المسلح في قبرص ، وهنا أيضا فإن السلام الدائم قد اتضح انه من المستحيل تحقيقه بغير توفر العدالة لكافة الأطراف المعنية .

ان التسوية السياسية بدون أي لجوء للسلاح يجب أن تتحقق في نظر حكومتي على أساس الاستقلال والسلام لكافة أراضي البلاد ، وكذلك على أساس مراعاة الحقوق الأساسية للشعوب والمجتمعات المعنية.

ان النزاع في قبرص قد سبب آلاما انسانية وتفككا اقتصاديا وأن حكومتي قد أسهمت في عمليات قوة الطوارئ ، ونشاط الصليب الأحمر وكذلك مفوضية الأمم المتحدة للاجئين ، وجانب ذلك يجب أن تبذل الجهود لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجزيرة عن طريق تقديم معونة اقتصادية طارئة.

وبالرغم من أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تمنع المأساة التي عانت منها جمهورية قبرص منذ تموز/يوليه إلا أن وجود قوة الأمم المتحدة للطوارئ قد كان له دوره الكبير وقد تحمّلوا مسؤولياتهم كبرى وتعرضوا لأخطار كبيرة ومات منهم عدد كبير وهم يقومون بمهامهم . ونريد أن نشيد بكفاحهم المجيد . ونظرا للخدمات الكبرى التي أدتها هذه القوة ، فان حكومتي قد قررت أن تتقدم بمساهمة طوعية مقدارها . ٢٥ ألف دولار للعام الحالي لتمويل قوة الأمم المتحدة للطوارئ .

ان أزمة قبرص والحرب في الشرق الأوسط قد أظهرت امكانيات وحدود قوة أعمال الأمم المتحدة لصون السلام . ان الجمعية العامة لها لجنة خاصة لصيانة السلام وهي قد حاولت خلال أعوام أن تضع الخطوط الرائدة لهذه العمليات ولكنها لم تنجح في ذلك بسبب المشكلات المتشابكة .

وانه ليسعدني أن ألاحظ أن عدم توفر الاتفاق من الناحية النظرية لم يمنع مجلس الأمن من أن يتخذ الاجراءات العملية عندما تطلبت الظروف عمليات جديدة ، واني آمل أن هذا سيدرج في أعمال لجنة الثلاث والثلاثين .

أحب أن أقدم ملاحظة هنا بشأن مسألة تشكيل هذه القوات . ففي رأيي أن هذه المسألة يجب فحصها بطريقة عملية ، براجماتية ، ولا يجب أن تتم وفقا لمعايير عتيقة قد قيمة تقوم على التوزيع الجغرافي . ان العملية يجب أن تركز على هدف هو المحافظة الفعالة السريعة على السلام . ان حكومتي مستعدة للاسهام بوحدات هولندية في قوات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام .

وثمة مصدر خطير لعدم الاستقرار يهدد الانفراج وهي في رأيي سباق التسلح في الشرق الأوسط بشكل لم يعرف له مثيل . ان هذا قد يؤثر على أي تسوية سياسية وقد يزيد من احتمال الخطر على السلام العالمي بسبب موقف النزاع في المنطقة . فاذا كان العالم يريد أن يصل الى الانفراج والي السلام فان الأمم المتحدة والدول الأعضاء على حده يجب أن تهتم بمشكلة سباق التسلح فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية وغير ذلك من مصادر الخطر في المنطقة .

لقد تكلمت عن العوامل الخارجية التي تهدد بالتأثير على الجهود المبذولة لدعم الانفراج . وفي رأيي أن هناك مشكلة أخرى تهدد الانفراج وهي انتشار الأسلحة النووية .

ان الأمين العام كان محقا عندما حذرنا في مقدمته من الأخطار التي تتعرض اليها حضارتنا والجنس البشرى بسبب انتشار الأسلحة النووية والبولوتونيوم والأجهزة النووية بغير رقابة على ذلك .

وانى لا أخفي اهتمام حكومتى وانشفالها بسبب الاجراء الذى اتخذته الهند فى آيار/ مايو من هذا العام عندما جريت جهازا للانفجار النووى .

وقد أخذنا علما ببيان الحكومة الهندية وهى انها لاتنوى أن تصبح قوة نووية ، وأنها ستظل ملتزمة بسياسة استخدام الطاقة النووية ، فقط لأغراض سلمية وبالرغم من ذلك فانه من الصعب أن نميز بين التجربة النووية لأغراض سلمية والتجربة النووية لأغراض حربية . ولهذا فلا يمكن أن ننكر أن الانفجار الهندى النووى يمثل تقهقرا بالجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية ولحظر التجارب النووية فى كل مكان وعن طريق كل شخص ، أكرر فى كل مكان وعلي يد كل شخص .

ان خطر انتشار الأسلحة النووية يجب أن يكون أمرا يعنى كافة الأمم مهما كان حجمها أو قوتها ، ان الحرص على السلام العالمى يجب أن يحد من الطموح النووى ، وفى هذا السياق فان مؤتمر المراجعة الذى قد يجتمع فى نطاق معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية سيتخذ أهمية أكبر مما مضى .

وبصفتنا عضوا فى مؤتمر لجنة نزع السلاح فى جينيف فاننا نؤيد ونواصل التأييد لكل الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ونأسف فى هذا المكان أن النتائج لم تكن تتفق مع التوقعات . وان بلدى بأسف لأن كل الأطراف فى معاهدة حظر الأسلحة النووية الجزئية التى وقعت ١٩٦٣ لم يلتزموا بالتزاماتهم ولم يمنعوا التجارب النووية فى كافة البيئات .

وانى أرى أنه من الضرورى أن توجه الجمعية العامة اهتمامها لمشكلات الاشراف على الأسلحة ونزع السلاح وقد قدمت عدة اقتراحات من عدة جهات وهى تستحق الدراسة الكبرى .

وفىما يتعلق بأوروبا فان هولندا بالتشاور مع حلفائها ستستمر فى اللاحاق من أجل تحقيق نتائج هامة فى محادثات فيينا .

ان الأمين العام فى مقدمته لتقريره السنوى قد حثنا على أن نتأكد من أن جهود الحفاظ على السلام لن تكون عذرا للابطاء من زخم البحث عن تسوية للمشكلات المتعلقة بذلك .

وفى هذا الصدد فانى أريد أن أوجه مرة أخرى الاهتمام الى الدور الأساسى الذى يهمل غالبا لمحكمة العدل الدولية فى التسوية السلمية للنزاعات . ان المحكمة قد كيفت منذ وقت قليل اجراءاتها وقواعدها مما يسمح لها ببحث النزاع فى وقت أقصر وباجراءات مبسطة . وانى أؤيد

الأمين العام لأنه نادى الدول الأعضاء بأن تبحث امكانيات الرجوع الى محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالنزاعات القانونية .

وبجانب تحقيق العالمية في الأمم المتحدة كان هناك تقدم ظاهر فيما يتعلق بالقواعد الجديدة للقانون الدولي ، غير أن هذا التقدم لن يؤدي الى نتائج كبرى الا اذا واكبه وجود جهاز فعال لتسوية النزاعات . واني آمل أن هذه الدورة للجمعية العامة سوف تتخذ الاجراءات اللازمة في هذا الصدد .

ولا يمكن أن يتحقق أى سلام بغير عدالة ولا حرية ولا بغير احترام لحقوق الانسان . ان الأمين العام قد أعرب عن قلقه لعدم مراعاة الحقوق الفردية واهمال حقوق المواطن ، وقد نذكرنا بأن ديموقراطية العلاقات الدولية لتحقيق السلام والعدالة في الحياة اليومية لكافة الشعوب كان دائما دورا أساسيا تضطلع به الأمم المتحدة .

ان حكومة هولندا ستستمر في الدعوة للحفاظ على والى الدفاع عن حقوق الانسان الأساسية في بلدنا ، وفي اطار الاتفاقية الأوروبية الخاصة بحقوق الانسان وفي المناقشات الجارية بين شرق وغرب أوروبا ، وعلى الصعيد العالمي بصفة عامة . واني أريد أن أعبر اغتباط حكومتنا وشعبنا نظرا لاعادة الديموقراطية وحقوق الانسان في اليونان والبرتغال والتحول الذي شهدته حكومة البرتغال الجديدة في سياستها الاستعمارية التي كانت تسيير عليها الحكومات السابقة . ان هذه التطورات مشجعة ونرحب بها في الجمعية العامة ، ولكن يجب ألا ننسى الاعتداءات المستمرة على حقوق الانسان في أماكن أخرى .

وأشير بشكل خاص الى الوضع في جنوب أفريقيا وناميبيا والى النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ، وهناك أيضا ما يدعونا للقلق العميق بسبب الأوضاع في شيلي .

وأريد كذلك أن أشير الى الممارسة المتزايدة للتعذيب وسوء معاملة المسجونين . ان وفد هولندا هو والوفود الأخرى سوف يتقدم باقتراحات محددة في هذا الصدد .

ان استمرار وتزايد العنف والوحشية في عالمنا المعاصر يعتبر ظاهرة مقلقة ، ان ممارسة الارهاب تعرض للخطر حياة الرجال والنساء والأطفال ولا تزال تشكل مصدرا كبيرا للقلق . ولما كان ذلك يهم كافة الأمم فان عليها أن تمنع ممارسة تلك الممارسات باتخاذ أعمال جماعية وفردية .

ولكى ندعم احترام الحرية والدين والعقائد فان وفدى سيتقدم باقتراحات تستهدف ازالة
كافة أنواع عدم التسامح والتمييز التي تستند الى الدين أو المعتقدات .

ان عام ١٩٧٥ قد أعلن العام الدولي للمرأة . لقد أعلنت ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ان حكومتي سوف تؤيد تأييدا كاملا جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد نظرا لأن دور المرأة أساسي في البحث عن التنمية والعدل .

لا يمكن أن يتحقق السلام بغير العدالة والحرية . ان التطورات السريعة نحو تصفية الاستعمار في أفريقيا قد جعلتنا نقرب من تنفيذ حق تقرير المصير بالنسبة لكافة الأمم وبعض الأهداف الأساسية للميثاق ، ومثال العالمية قد أصبحت وشيكة على التحقق .

ان مملكة هولندا ترحب ترحيبا حارا بالأعضاء الثلاثة الجدد وهم بنجلاديش وجرينادا وغينيا بيساو . ونحن نشعر بالتعاطف العميق نحو شعب وحكومة بنجلاديش الذين عانوا الكثير . وقد عبرنا عن ذلك بجهودنا المستمرة لتقديم المساعدة الفعالة لهم . وفي غرينادا فاننا نحيا أمة قريبة الصلة منا ، الأنتيل الهولندية التي تعتبر جزءا من المملكة التي أمثلها هنا . وان حكومتي تبتهج بوجود غينيا بيساو بيننا ، ان كفاحها للحصول على الحقوق المنصوص عليها في ميثاقنا قد أتت ثمارها أخيرا .

وانه يسعدني أن أخبركم أن مملكة هولندا في العام القادم سوف تشهد الاستقلال التام والسيادة لأحد أعضائنا وهو سورينام . ان حكومة وشعب هولندا يتطلعون الى اليوم الوشيك الذي ستصبح فيه سورينام قادرة على أن تتبوأ مكانها في الجمعية العامة ، ذلك المكان الذي يليق بها ونظرا لرغبة سورينام في الاستقلال عام ١٩٧٥ فان الأطراف الثلاثة للمملكة ، أي الأنتيل الهولندية وسورينام وهولندا ، سوف تجتمع وتضم جهودها لكي تعيد تنظيم الاتفاقات الخاصة بالعلاقات فيما بينها .

ان الاستقرار في أوروبا وفي العالم قد تهدد تهددا خطيرا بسبب التفكك الاقتصادي وسبب التضخم المستمر وخطر الانكماش والبطالة . ان أزمة الطاقة والتغيرات العميقة في أسواق السلع الدولية قد كان لها أثرها المشجع على التنمية الاقتصادية في العالم الصناعي ، فقد أدى ذلك الى إعادة توجيه التفكير والسياسة لنمط نمونا وكذلك فيما يتعلق بمستوى وطبيعة رفاهيتنا ، وبالطبع كان من الضروري إعادة توزيع القوى والثروات ولكن بالرغم من ذلك فان هناك خطر أن تلك التنمية سوف يكون لها أثر معارض فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية ان الدول المستهلكة قد

تضطر الى اللجوء الى مصادر بديلة للمواد الخام والى تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي . وانى أريد أن أحذر من هذه الاتجاهات ، فان وجود سياسة قومية فيما يتعلق بالمواد الخام قد توأكبها أخطار كبرى تؤدى الى هزيمة من ينادون بهذه السياسة . ان أن التعاون على أساس علاقات التكافل الاقتصادى المدعو اليها في الاعلان وبرنامج العمل للجمعية العامة غير العادية السادسة فقد تتعرض للخطر ويجب أن تكون هذه العلاقات هى الأساس لهذه العلاقات . ان الجمعية غير العادية السادسة تلك ، وعلان المبادئ وبرنامج العمل الذى تمت الموافقة عليه قد عبرت عن التغييرات الأساسية لا يجب أن تدخل على العلاقات الاقتصادية وعملية التعاون من أجل التنمية . وقد حددت معايير جديدة في المجتمع الدولي . ونتيجة لهذه الأوضاع بسبب هذه الأزمات فالآن نجد الدول الفقيرة والغنية تعاني من عجز في ميزان المدفوعات . وكذلك فان الافتقار الى المساوود والسلع ظاهرة تعاني منها البلاد الغنية والبلاد الفقيرة . كما أن هناك أيضاً طلبات جديدة لاعادة توجيه النمو الاقتصادى في البلاد الغنية ، ان نموها يجب أن يكون اختيارياً وذلك ان البلاد الغنية لا تستطيع أن تستمر في الاستخدام المفرط للمواد الخام وذلك فيما يتعلق بهذا الالتزام بشكل عام ، وبالنسبة المئوية للمواد المتاحة على الصعيد العالمى . ان هذه تتألب استراتيجيات جديدة للتنمية ويجب أيضاً أن تعد سياسة عالمية تقوم على التكافل . انه لو حدث انكماش عالمى فان ذلك سيكون كارثة لعدد كبير من الدول النامية . وبصرف النظر عن الاجراءات العاجلة التي اتخذتها الدول النامية والدول المتقدمة ، ألم يحن الوقت للمنتجين والمستهلكين للمواد الخام الأساسية لكي يجتمعوا تحت رعاية الأمم المتحدة ليبدلوا جهوداً مشتركة لتنفيذ مفهوم التكافل من أجل منع هذا الانكماش . ان الوضع الحالى يعطي امكانية كبرى للتقدم نحو درجة أكبر من العدل في العلاقات الاقتصادية الدولية .

في بحثنا للتوصل عن استراتيجيات للتنمية قد ركزنا اهتمامنا على التنمية في الأجل المتوسط والأجل الطويل ولكن الحاجات العاجلة للبلاد النامية والمشكلات الملحة للفقير الشامل وللجماهير والبطالة ونقص التغذية وعدم توفر المساكن ، كل هذه قد أهملت ورغم ذلك فان كثيراً من الدول النامية تواجه حاجات سريعة مما يجعلها تعجز عن حل المشكلات المتعلقة بالمستقبل . ان هولندا مقتنعة بأن الحاجة الى التنمية الجديدة شيء أساسي ، يجب وضع استراتيجية وبرنامج لسد الحاجات

العاجلة للدول النامية بما في ذلك الكوارث الطبيعية . ان أجهزة الأمم المتحدة في هذا الصدد يجب أن تدعم ، ان المساعدة الدولية يجب أن تنضم الى البرامج القائمة للمساعدة . وان هولندا حرصا على ذلك قد خصصت في ميزانية العام ١٩٧٥ - مائة مليون دولار لمواجهة الحاجات الملحة للبلاد النامية .

ان الدورة غير العادية للجمعية العامة قد وافقت على اتخاذ برنامج لمساعدة البلاد التي عانت الى أقصى حد من ارتفاع أسعار الطاقة والسلع . ان هولندا استجابت لنداء الذى أدلى به الأمين العام وقررت أن تخصص ٣٠ مليون دولار لمساعدة تلك الدول . وسيقدم جزء هام من هذا المبلغ الى الحساب الخاص للأمين العام وهناك جزء آخر فسوف يقدم في اطار المجموعة الأوروبية أو على في اطار معونات ثنائية .

وفي العام القادم فان هولندا تريد أن تسهم في الصندوق الخاص الذى دعي الى انشاءه في الدورة غير العادية السادسة ، وان حكومتي أرادت أن تتقدم بمعونة في اطار برنامج الأربع سنوات لتنمية التعاون وهي تريد أن تقدم قرابة ٨٪ من اجمالي دخلها الوطني في سنة ١٩٧٦ لتقدم هذه المعونة الرسمية للتنمية التي تقدمها حكومتي .

ولما كان السلام ، والحرية لا يمكن أن يتحققا بغير توفر العدالة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فانه يجب اعادة النظر في كافة الوسائل لاعادة توزيع الثروات والنفوذ الاقتصادى . ان توازن الثروة والقوة بين الفقير والغني يجب أن يتأثر الى حد كبير تأثيرا طيبا باستغلال موارد قاع البحار . ان الأمين العام في تقريره السنوى قد وجه اهتمامنا الى الأهمية الكبرى لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . ان حكومة هولندا توافق على المفهوم القائل بأن قاع البحار وموارده خارج نطاق الولاية الوطنية يعتبر تراثا مشتركا للبشرية . ان الاستغلال الفعال لموارد البحار لصالح الدول النامية يمكن أن يؤدي الى تغيرات حاسمة في البنية القائمة لعدم المساواة في الثروة والرفاهية . ولذلك فان بلادى تنادى باتخاذ نظام قانوني جديد يحافظ على هذا التراث المشترك ، ويؤكد الواجبات المتعلقة باستخدام البحار والتي تقع على كافة كل الدول .

وان هذا يتطلب وجود اتفاقات وأجهزة فعالة للتشريعات الدولية والادارة والاشراف وكذلك للولاية الدولية. وفي كراكاس قد كثر الالاحاح عن المسائل المتعلقة بالولاية الوطنية وأهملت في نظره المشكلات الحيوية المتعلقة بالاشراف الدولي والمصالح المشتركة . وانى أتساءل ما اذا كانت الدول النامية تعرف بقدر كاف ماهي الفوائد الجمّة التي تستطيع أن تجنيها من الاستغلال الدولي لموارد البحار* ؟ .

لقد تكلمت عن بعض المشكلات الحيوية التي ستدرسها الجمعية العامة وهي مشكلات تتعلق بالحرب والسلام وعدم الاستقرار والمساواة والبيؤس البشرى وانكار حقوق الانسان الأساسية ، كما أشرت الى التقدم ، والى الأساليب الجديدة للتعاون وفي بعض المجالات الى نواحي النجاح والمنطلقات الجديدة . ان العالم ومعه الأمم المتحدة يتحركان بسرعة أكثر مما يرغب البعض أو يتوقعون .

وفي هذا الصدد فان حكومة هولندا تعلق أهمية كبرى على الدورة غير العادية للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول / سبتمبر في العام القادم . ان هذه الدورة تمثل فرصة وحييدة لكي نبحث مشكلات كثيرة يعاني منها العالم اليوم . ومن بين العناصر في هذه العملية نتائج مؤتمر السكان العالمي في بوخارست الذي يعتبر خطوة أولى ناجحة . ان مملكة هولندا تتطلع كذلك الى مؤتمر الأغذية العالمي ، نظرا لأن مشكلة أزمة الأغذية تتطلب اقتراحات مبتكرة وعمالا ملموسا محددًا .

وفي الشهور القادمة ستعقد مؤتمرات دولية ومفاوضات مثل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتصنيع ، واستعراض وتقييم عقد التنمية الثاني ، والمناقشات المتعلقة بالاصلاح الدولي للعملات واتفاقات التجارة المتعددة الأطراف ، وكل هذه النشاطات التي يمكن أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورا كبيرا فيها يجب أن تؤدى الى جهود حاسمة للوصول الى اتفاقات بشأن أسس نظام اقتصادى جديد في الدورة القادمة غير العادية للجمعية العامة .

* عاد الرئيس الى مقعده .

قد يتساءل بعض المتشككين وبعض من ينادون بالواقعية قائلين أن الاستراتيجيات والبيانات وبرامج العمل ليست سوى كلمات ، وهى تؤدى الى خيبة الأمل وتعرض للخطر سمعة الأمم المتحدة . انهم يقولون ذلك ولكن عليهم أن يتذكروا أن الآمال الكبرى للبشرية في التاريخ بدأت بكلمات ثم بعد ذلك انتقلت الى الحركة والعمل . ان الجهود الحاسمة يجب أن يبذلها التعاون الدولي الذى يتم الموافقة عليه في نطاق استراتيجية ، وهو يبدأ أولاً بوثائق حتى نتغلب على خطر روح الاتكال والتشكك والوطنية التي تعاني منها البشرية فاذا تمت الاختيارات السليمة فان الحد الضعيف بين النظام والفوضى والاكتفاء والعجز والسلام والدمار الذى حدده وشرحه الأمين العام يمكن أن يتيح المجال الى نظام للسلام والعدالة والحرية والتنمية . ان الأمم المتحدة تتيح الفرصة لهذا النظام في اطار مجموعة فريدة من الوثائق الخاصة من المفاوضات والتعاون الدولي . فلنستخدم هذه الوثائق ونخصص وقتاً أكثر للتشاور والتفاوض في اطار الأمم المتحدة . ان في يدنا الفرصة لكي نضمن أن الأجيال القادمة لن تنتقد عصرنا لأنه كانت لديه أكبر حجم من الفرص لكي يحسن أواصر البشرية ولكنه أضاعها لعدم توفر الحد الأدنى من الاستعداد الطيب والتعاون . فلنفتنم هذه الفرص .

السيد تشياو (الصين) (الكلمة بالصينية) سيدى الرئيس ، أود فى المقام الأول أن أهنيك على انتخالك رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . واننى لعلى ثقة من أنك ستؤدى هذه المهمة على أكمل وجه ، وتسهم اسهاما ايجابيا فى أعمال الدورة الحالية .

لقد أحرزت شعوب بلاد متعددة انتصارات جديدة فى كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية والسيطرة الأجنبية ، وذلك منذ بدء الدورة الثامنة والعشرين للامم المتحدة فى العام الماضى . ان بلاد العالم الثالث قد أصبحت القوة الأساسية فى الكفاح الثورى ضد القوى التى تحاول السيطرة عليها . والكثير من الشعوب قد تبينت حقيقة ما يسمى بسياسة الانفراج التى تلعبها القوى الكبرى . وكل هذه التناقضات الأساسية فى العالم تزداد حدة خاصة فيما بين القوى الكبرى من جانب وفيما بين هذه القوى والبلاد الأخرى من جانب آخر . ولقد أصبح من الجلي للجميع أن العالم اليوم يعيش وسط دوامة من عدم الاستقرار تزداد حدة .

وما هو جدير بالذكر فى المقام الأول حرب اكتوبر العظيمة فى الشرق الأوسط . ان الكفاح البطولي لشعوب مصر وسوريا وفلسطين والبلاد العربية الأخرى ، وهو كفاح يعتبر تحديا للمراقيل التى تضحها القوى الكبرى وهذه الشعوب رفعت السلاح ونجحت فى صد العدوان الاسرائيلى الصهيونى . ان هذا الكفاح قد حطم اسطورة اسرائيل التى لا تقهر ووضع حدا لحالة اللاعسرب واللاسلم التى فرضتها القوى الكبرى ، وأثبتت قوة الكفاح الموحد للشعوب العربية .

وفى حرب الشرق الأوسط هذه استخدمت البلاد العربية البترول سلاحا ضربت به الصهيونية والسيادة الأجنبية ضربة قاضية . لقد كانت هذه خطوة رائدة وتاريخية من جانب الشعوب العربية . وكان لهذه الضربة أبعادا تخطت الصراع بين العرب والامبريالية . لقد فتحت هذه الضربة آفاقا جديدة فى الكفاح فيما بين العالم الثالث دفاعا عن مواردها الطبيعية وضد محاولات السلب والاستغلال من جانب الامبريالية .

ان كفاح الشعوب الأفريقية من أجل التحرر لوطنى قد أحرز هو الآخر تقدما كبيرا . لقد كانت البرتغال من أقدم الامبراطوريات الاستعمارية وسقوط النظام القاشي الصادق فى البرتغال يعتبر نصرا للشعوب الأفريقية فسي كفاحها المسلح الطويل . وهو أيضا نصر لشعب البرتغال الذى دأب على معارضة الحرب الرجعية الاستعمارية .

ان شعوب الهند الصينية قد أحرزت تقدما ملموسا في كفاحها ضد عدوان الولايات المتحدة ، ومن أجل التحرر الوطني . ان الشعب الفيتنامي قد دأب في كفاحه الذي لا يكل من أجل التطبيق الحرفي لاتفاقيات باريس وضد زمرة فانتشو وانتهاكها هذا الاتفاق . وفي لاوس انشئت الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية . لقد ازداد شعب كمبوديا قوة في كفاحه ضد زمرة لون نول الخائنة . وكذلك كفاح شعب كوريا من أجل الاستقلال وتوحيد البلاد في جو من السلام . هناك اتجاه متزايد بين البلاد في جنوب شرق آسيا للتحرر من تدخل القوى الكبرى .

ان كفاح شعوب أمريكا اللاتينية ضد السيادة الأجنبية قد تقدم من أجل السيادة والاستقلال . لقد بدأوا كفاحا من أجل ضمان الحقوق للمئات الميل البحري ولقد أصبح هذا شعار الممرگة لفعالبة الدول .

ان شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية قد أيدت بعضها البعض في هذا الكفاح وأصبحت أكثر وعيا بان القوة تكمن في الوحدة . وفي مختلف المؤتمرات نددت هذه الشعوب بالاستعمار وبالتفرقة العنصرية والصهيونية والامبريالية والسيادة الأجنبية . ان كفاحها العادل وكفاح شعوب البلاد الأخرى يكمل بعضه البعض وهو يدك النظام الدولي القديم الذي تحاول القوى الكبرى الحفاظ عليه . وفي العام السابق ، سادت النزاعات فيما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على مناطق النفوذ ، هذه حقيقة لا يمكن أن تغنيها كافة الاتفاقات التي تمت بينهم . وزعماء السوفييت قد تحدثوا كثيرا عن هذه الاتفاقيات ورفضوها للسماء وكان هذه الاتفاقيات يمكن أن تؤدي الى سياسة انفراج للعالم كله وكأنها تعتبر بشيرا لمرحلة جديدة من التاريخ أى عالم بغير حرب . لقد أصبحت سياسة الانفراج المزعومة شعونة يرددها زعماء السوفييت في كل مكان ولكننا لا نستطيع أن ننسى انه رغم العديد من الاتفاقيات في المحادثات السوفيتية الأمريكية اندلعت الحرب في الشرق الأوسط وبعد أن وصلوا الى اتفاقات أخرى في المحادثات الثالثة ما بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا اندلعت الأحداث في قبرص . أين اذن هذا الانفراج المزعوم ؟ ألا توجد دلائل كافية على أن النزاع بين القوى الكبرى مازال قائما حتى خلال حرب الشرق الأوسط وأحداث قبرص ؟ ومن أجل الحفاظ على ميزان القوى وصلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي الى اتفاقات على الحد من الأسلحة الاستراتيجية ولكن من الواضح أنه منذ محادثات القمة التي تمت بينهما

وضح أن هذه الاتفاقات لا تخدم الا نزاعا يزداد حدة . أما فيما يتعلق بميزان القوى هذا فهو نسبي بالنسبة للطبيعة أو المجتمع الانساني ، وعدم التوازن مازال قائما ومستمر . وفي الحياة الواقعية اليوم هناك حقيقة وهي أنه ليس هناك ميزان قوى بين هذه القوى الكبرى . وكل من هذه القوى تحاول أن تتسع أكثر من الأخرى وسباق التسلح مستمر ، ولا عجب فالقوة الكبرى التي تسي نفسها اشتراكية تفخر بأنها في مرحلة هجوم تاريخي في المواجهة الشاملة في العالم وأنها تتقدم بسرعة . لقد قال لينين : " ان فعوى السياسة الامبريالية هو محاولة السيطرة على العالم واستمرار هذه السياسة هو الحرب الامبريالية بعينها ."

ومادامت الامبريالية والامبريالية الاجتماعية مستمرة فان خطر الحرب لا يزال ماثلا ، ولا يمكن التوصل الى انفراج حقيقي ولا الى سلام دائم . ان خطر الحرب اليوم يأتي من هذه القوى الكبرى نفسها . واحدى هذه القوى تحاول يشقى الوسائل ان تتغلغل وتتسع في الخارج وأن تتدخل في مناطق نفوذ القوى الأخرى في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم حتى تتقدم على هذه القوى الأخرى وتحقق مطامعها في السيطرة على العالم . وهذا النزاع الحاد بين القوتين الكبيرين سيؤدي اما الى حرب بين هاتين القوتين أو الى ثورة الشعوب ، فالعرب قد تؤدي الى الثورة أو الثورة تؤدي الى الحرب . وكما قال الرئيس مارتنى تونج " ان خطر حرب عالمية جديدة مازال قائما ، وشعوب كافة البلاد يجب أن تستعد لذلك ، ولكن الثورة هي الاتجاه الرئيسي في العالم اليوم . "

وبتصعيد هذا النزاع للسيطرة على العالم فالقوى الكبرى ستسرع من عملية المواجهة فيما بينها ، واليوم لم تهب بلاد العالم الثالث في ثورتها ضد هذه القوى فحسب ولكن أيضا بلاد العالم الثاني تحاول يشقى الطرق أن تكافح ضد سيطرة هذه القوى . ورغم المشاكل التي تواجهها هذه القوى الكبرى محليا وعلى الصعيد العالمي ، فانها تحاول دائما السيطرة على العالم . واحدى هذه القوى تحاول السيطرة على مناطق نفوذ الأخرى ان المطاعم قائمة في القوتين الكبيرتين ولكن من الصعوبة تحقيقها . ويقول الشاعر الصيني " ان الازهار تقع ولكن بعضها يستمر في الحياة " ، ان هذه القوى لم تحدد قواها بالضبط ولكن في النهاية فهي التي تحدد مصير العالم .

ان وفد الصين يود أن يعبر عن وجهة نظره بالنسبة للمشاكل العديدة التي تواجه الدورة الحالية من الجمعية العامة ، المشكلة رقم ١ كقاح أفريقيا ضد الاستعمار :

لقد أيدت الصين وتؤيد بصفة مستمرة حركات التحرير والكفاح التحرري لكل البلاد الواقعة تحت السيطرة الأجنبية وتعتبر ذلك واجبا نحو العالم . وفي أفريقيا تؤيد شعوب موزامبيق وأنجولا وزمبابواي وناميبيا وأزانيا ومناطق أخرى في كفاحها العادل ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية . واننا نحبي ميلاد جمهورية غينيا بيساو ونرحب بها ترحيبا حارا في الأمم المتحدة . ونطالب بأن تنهسى أسبانيا سيطرتها الاستعمارية على ما يسمى بالصحراء الأسبانية ونأمل أن تعمل البلاد العربية المعنية جنبا الى جنب مع شعب الصحراء الأسبانية ليجاد الحل المقبول للمشاكل التي تواجه هذه المنطقة على أساس الاتحاد والوحدة ضد الاستعمار .

ونعتقد بأن شعوب المستعمرات تستطيع أن تحقق التحرر الوطني اذا ما اعتمدت على جهودها الذاتية ودخلت في كفاح عنيف ضد الاستعمار . ان الاستعمار المحض يعتمد على القوة المسلحة في معركته ولن يتغلب راضيا في هذا الكفاح التاريخي ما لم يهزم على يد الكفاح المسلح لشعوب المستعمرات . ان ميلاد جمهورية غينيا بيساو والاتفاق الذي أدى الى استقلال موزامبيق هو نتيجة لهذا الكفاح الدؤوب البطولي لشعوب غينيا بيساو وموزامبيق ، وبشيت أن الكفاح هو الوسيلة الوحيدة ضد الاستعمار . ان سقوط النظام الفاشي السابق في البرتغال الذي كان يستمر في الحرب الاستعمارية لهو من الأحداث المهمة ولكن هذا التطور لا يضمن أن البرتغال ستحمل الاستقلال للمستعمرات وللشعوب المستعمرة على صينية من الفضة . ومؤخرا وبضغط من الشعوب اضطرت الحكومة البرتغالية الجديدة الى الاعتراف بحق شعوب المستعمرات البرتغالية في الاستقلال .

.../...

هذا هو الاتجاه العام ولكن فدا لناظره قريب ، وسنرى ما اذا كانت الحكومة البرتغالية ستطبق هذه الأفكار في الغالب ، حتى اذا ما وصلت الى اتفاق مع مستعمرة فسنرى ما اذا كان سيطبق هذا الاتفاق بالفعل . ان الاعلان الصادر عن الجمعية الحادية عشرة لرؤساء الدول في منظمة الوحدة الأفريقية ، أثبت أن البرتغال لم تتخذ موقفا موضعيا فيما يتعلق بالاستقلال الكامل لمستعمراتها في أفريقيا . ولكن ليس هناك بديل للكفاح من أجل التحرر الوطني . ونحن نؤيد ذلك بحرارة ويطبقا لخبرة الصين فكل القوى الرجعية تحاول بالمانورات أن تهرب من هذا الواقع. ان الكفاح المسلح أساسي ، ولكن المفاوضات التي اتبعت بالطبع وفي بعض الأحيان تكون المفاوضات مفيدة وأحيانا عدم الدخول في المفاوضات يكون مفيد أيضا . وحتى المفاوضات يجب أن تعتمد على الكفاح وعلى المعركة . وفي خلال المفاوضات يجب أن تؤخذ المصالح الأساسية للشعوب في الاعتبار ويدافع عنها وقوى الكفاح المسلح يجب أن تعضد .

وبالإضافة الى ذلك فالاستعمار القديم لم يمت بعد ، فهناك الاستعمار الجديد وله أشكال متعددة ، فهناك الاستعمار الجديد الذي يحمل شعار الاشتراكية ، ويحاول أن يتغلغل فسي كافة المناطق .

هناك نزاعات قائمة بين البلاد الأفريقية وهناك في حركات التحرر محاولات تفرقة هذه الحركات ويجب أن تكون على وعي بكل ذلك . ان مستقبل حركة التحرر في أفريقيا مشرق ولكن الطريق صعب وملتبس ونحن نؤمن بأن الوعي المتزايد لشعوب أفريقيا ووحدهم تدافع عن هذا الصراع وتحرز النصر في النهاية .

المشكلة الثانية ، هي مشكلة الشرق الأوسط ، ان شعوب الأمة العربية قد أنشأت موقفا هاما جدا بعد حرب أكتوبر ، ان هذه الحرب قد قوت من ثقة الشعوب العربية في النصر ضد المعتدي الاسرائيلي ، وأنهت حالة اللاهرب واللاسلم التي خلقتها القوى الكبرى ، وفصل القوات قد تتم بين مصر واسرائيل من جانب ، وسوريا واسرائيل من جانب آخر . ولكن مشكلة الشرق الأوسط لم تسو ، ولم تحل بعد ، ان فحوى ومضمون مشكلة الشرق الأوسط في الواقع هي العدوان الاسرائيلي الصهيوني والنزاع القائم بين القوى الكبرى : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للسيطرة على الشرق الأوسط وكفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ضد هذه السيطرة .

ان حكومة الصين لتؤيد الكفاح العادل والمشروع لشعب فلسطين والشعوب العربية الأخرى ضد هذه السيطرة. ومنذ البداية رفضنا أن ندخل أو نعقد الصلات مع اسرائيل الصهيونية التي تستمر في العدوان ، لقد عارضنا محاولة القوى الكبرى في السيطرة على الشرق الأوسط وعارضنا تأييدهم بل ومساعدتهم لاسرائيل وحاولنا ابراز الحقيقة بالنسبة للشعوب العربية والفلسطينية . ومن المعروف أن الأمم المتحدة قد دخلت في مناقشات متعددة حول مشكلة فلسطين ، ووافقت على قرارات متعددة وخاصة القرار الذي يشار اليه كثيرا ألا وهو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وكذل هذه القرارات لها سمة مشتركة ألا وهي تغيير معالم المشكلة ألا وهي اعادة حق الشعب الفلسطيني القومي ومشكلة اللاجئين ، وهذا ليس بالعدل ، لقد عارضناه دائما وسنستمر في معارضته .

والآن فان البلاد العربية تقترح مناقشة الحقوق الوطنية الفلسطينية في هذه الدورة من الجمعية العامة حتى تستطيع كل البلاد أن تسمع بشكل مباشر صوت ملايين الشعب الفلسطيني وأكثر من مائة مليون من الشعوب العربية ، وحتى تتفهم البلاد وتؤيد هذا الموقف . وهذا ضروري للغاية ، ان اعادة الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين وأراضيها أساس لهذا الكفاح فلا يمكن تسوية مشكلة الشرق الأوسط ما دامت الأراضي العربية لم تسترد ومادامت الحقوق الوطنية لشعب فلسطين لم يعترف بها . وأيا كانت المناورات التي تحاولها القوى الكبرى فلم تنجح في التضحية بالحقوق القومية لشعب فلسطين ولا تستطيع أن تدمر الوحدة بين الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى . ونأمل أن تصحح الأمم المتحدة موقفها فيما يتعلق بمشكلة فلسطين وتعترف بالحقوق القومية المشروعة لشعب فلسطين وتؤيد اعادة هذه الحقوق ، ولكن الخبرة التاريخية تستحق انتباهنا فلا يجب أن نعقد آمالا غير واقعية على قرارات الأمم المتحدة ففي النهاية فان البلاد العربية تستطيع أن تسترد أراضيها المغتصبة ويستطيع الشعب الفلسطيني أن يسترد حقوقه المشروعة اذا ما اعتمدوا على وحدتهم وكفاحهم المستمر بتأييد كافة شعوب العالم .

ثالثا، مشكلة قبرص : لقد ورث العالم مشكلة قبرص من السيطرة الامبريالية الاستعمارية ، ان السبب الداخلي للأحداث الأخيرة التي اندلعت في قبرص هو أن المشكلة التي توصلت اليها المجموعات في الجزيرة غير مرضية والسبب الخارجي هو محاولة القوى الكبرى وضع هذه الجزيرة ذات الأهمية الاستراتيجية تحت سيطرتها .

ان احدى هذه القوى قد أثارت المشاكل بمناوراتها الخفية ، أما القوى الأخرى مدعية دفاعها عن استقلال قبرص وكأنها قطعة على صفيح ساخن ، تؤيد جانبا اليوم وجانبا آخر غدا . وبذلك تزيد النار اندلاعا . وتحاول أن تجد المناورات والسبل المختلفة لارسال بعثة خاصة للأمم المتحدة والدعوة الى مؤتمر خاص يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن ، ولكن الذي يعرف الأمور تماما سيدرك أن كل هذه المناورات لا تخدم مصالح استقلال قبرص ولا مصالح المجموعة اليونانية والتركية في هذه البلاد . ولكنها تستهدف أساسا زيادة المشكلة القبرصية تعقيدا والتغلغل في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط . وفي محاولات السيليرة على البحر الأبيض المتوسط ، تزداد هذه المناورات في بلاد البلقان وتزيد من سدة التوتر في هذه المنطقة .

اننا نعتقد ان استقلال وسيادة ووحدة التراب القبرصي يجب أن تحترم . ونأمل أن نتوصل الى حل مرض وعادل وحكيم حتى يستطيع الأتراك واليونانيون أن يعيشوا معا في وفاق وفي مساواة . ان قبرص وتركيا واليونان ، كل هذه البلاد ، بلاد صديقة للصين . ولقد عانينا جميعا من المناورات الامبريالية في محاولات تطبيق سياسة فرق تسد ، وهذه المسائل قد ورثناها ولكنها يمكن أن تحل ما دام الشعب التركي واليوناني في قبرص يحاولون التوصل الى حل في جو من الوئام والتشاور . ويجب أن نكون على وعي دائما من محاولات التدخل من جانب القوى الكبرى .

رابعا : المشاكل الخاصة بشبه القارة الآسيوية والمناطق التي نزع منها السلاح النووي :

ان تقسيم الباكستان من قبل الهند بمساعدة الاتحاد السوفيتي قد أثار قلق الكثيرين في شبه القارة . وبذلت مجهودات كثيرة من قبل حكومة الباكستان لاعادة الأوضاع الطبيعية في العلاقات بين الهند وباكستان وبنجلاديش . وفي نيسان / ابريل من العام الماضي طبقت أخيرا الحكومة الهندية القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في عام ١٩٧١ ، في محاولة اعادة المسجونين السياسيين وذلك كان يمكن أن يعيد الأوضاع الطبيعية ، ولكن مؤخرا في آيار / مايو الماضي فجرت الهند تفجيرا نوويا مدعية أن ذلك لأهداف سلمية . وفي حزيران / يونيو فان الحكومة الهندية فرضت على شعب سكيم أوضاعا جديدة وبوضوح فذلك وضع يد على سكيم بالذات . انها خطوة سافرة للتوسع اتخذتها الحكومة الهندية بعد أن قسمت الباكستان بقوة السلاح .

ان وضع يد الحكومة الهندية على سكيم قد أثار معارضة شعب سكيم وشعب الهند أيضا ونددت به كل البلاد المجاورة للهند والرأي العام العالمي . ان الدعاية السوفيتية وحدتها هي التي تشيد

بالخطوات التي اتخذتها الهند مما يثبت ان الامبريالية السوفيتية تلعب دورها من وراء الستار في الهند .

فالاتحاد السوفيتي لا يتورع عن التدخل بشكل سافر وبشكل خفي للسيطرة على بلاد جنوب آسيا . يحاول أن يقسم باكستان من جديد . ويحلم بالتوصل الى مرله الى المحيط الهندي لخدمة مصالحه ولينازع القوى الكبرى الأخرى في هذه المنطقة . ان القوى الكبرى تتنافس في فرض السيطرة ووضع القواعد العسكرية في المحيط الهندي للأغراض العسكرية وان كانت تدعي أنها لأغراض مدنية بحتة . ان الموقف يستدعي منا كل الانتباه . ان عدم الاستقرار السائد في جنوب آسيا يتناقض ورغبة شعوب هذه المنطقة في السلام . ان الاقتراح الذي تقدمت به باكستان لانشاء منطقة منزوعة من السلاح النووي في جنوب آسيا اقتراح معقول ، والصين تؤيده . ونؤيد أيضا اقتراحات ايران والبلاد الأخرى لانشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط . ان الصين من البلاد التي تمتلك القوى النووية ولكننا نطوّر ذلك لأغراض سلمية ، وللدفاع عن بلادنا . والحكومة الصينية قد أعلنت في أكثر من مناسبة أن الصين لن تكون أول من يستخدم السلاح النووي . ان الصين تؤمن بان البلاد التي لديها الأسلحة النووية لا يجب أن تهدد باستخدامها ضد البلاد التي لا تمتلكها أو المناطق المنزوعة منها السلاح النووي . واننا على أتم استعداد أن نتقدم بنفس الخطوات والضمانات بالنسبة للمناطق المقترحة ونأمل أن تقوم البلاد الأخرى التي تمتلك الأسلحة النووية بنفس الخطوة .

خامسا : فيما يتعلق بمشكلة كمبوديا والهند الصينية :

في العام الماضي استمر شعب كمبوديا في احراز الانتصارات الجديدة في الحرب ضد عدوان الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل خلاص التراب الوطني ، ان الجيش الشعبي لحركة التحرر في كمبوديا قد ضرب العدو ضربات قوية والمناطق التي حررت تزداد اتساعا ، والحكومة بقيادة الأمير سيهانوك هي الحكومة الشرعية لهذا الشعب . واعترفت بها أكثر من ستين دولة ولها علاقات صداقة مع بلاد العالم الثالث ، ويعد ان قام الأمير سيهانوك بجولته ، زار نائب رئيس الوزراء بلاد آسيوية وأفريقية وأوروبية كثيرة وقبولوا بترحاب في هذه البلاد . والدفاع المسلح لشعب كمبوديا قد حصل على التأييد من كافة شعوب العالم .

ان زمرة لون نول الخائنة مرفوضة من قبل شعب كمبوديا وهذه الزمرة ممزقة فيما بينها ، وتعاني من تناقضات متعددة وحركة الشعب تزداد قوة . وفي الأيام الأخيرة اقترحت بعض المفاوضات

والمداولات في جو من السلام . ونحن نعلم ان اعادة السلام الي كمبوديا لا يمكن أن يتم إلا بكف الولايات المتحدة الأمريكية عن عدوانها وتدخلها في كمبوديا ، وبالتالي فان الهدف من هذا الاقتراح هو تغطية العدوان الأمريكي والحفاظ على حكومة لون نول الخائنة . ان الحكومة الملكية في كمبوديا رفضت هذه الاقتراحات وحكومة الصين تؤيد موقف هذه الحكومة . من غير المشروع لزمرة لون نول أن تستخدم أو أن تجلس في مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة . وفي العام الماضي اعترفت الكثير من البلاد بالحقوق المشروعة لحكومة الأمير سيهانوك . ان الحكومة الصينية تقول ان هذه الدورة يجب أن تتخذ الخطوات اللازمة لطرد ممثلي زمرة لون نول الخائنة وتعيد حق الحكومة المشروعة في كمبوديا في هذا المقعد في هذه الدورة .

مضى أكثر من عام منذ التوقيع على الاتفاقات الخاصة بانتهاء الحرب في فيتنام ومع ذلك فلم يعود السلام الى فيتنام . ان الحكومة المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام قد عملت جاهدة على تطبيق اتفاقيات باريس ولكن جهود هذه الحكومة قبلت بالصراويل من جانب ادارة سايجون . وبالاعتماد على المساعدة العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فادارة سايجون ترفض تطبيق هذه الاتفاقيات والنتيجة ان الحالة مازالت متوترة ونطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكف عن التدخل وبأن تطبق اتفاقيات باريس حتى يعود السلام فعلا الى فيتنام .

ان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام هي الممثل المشروع لشعب جنوب فيتنام واتفاقيات باريس تعترف بأن هناك ادارتين في جنوب فيتنام الا وهي الحكومة الثورية المؤقتة في جنوب فيتنام وادارة سايجون ، ومن غير المعقول للأمم المتحدة أن توافق أو تعترف بادارة واحدة الا وهي ادارة سايجون ونرجو تصحيح الوضع وأن يدعى ممثلو الحكومة الثورية المؤقتة لارسال مراقبين الى الأمم المتحدة .

المشكلة السادسة : المشكلة الكورية :

ان الجمعية العامة في دورتها السابقة وصلت الى رأى متفق عليه بالنسبة للمشكلة الكورية وأيدت المبادئ الثلاثة الا وهى : استقلال وتوحيد سلمي ووحدة التراب الوطني لكوريا. وشكلت لجنة خاصة بهذا الموضوع ورحبنا بذلك ، ولكن أثبتت الوقائع في العام الماضي ان الأمم المتحدة لا يجب أن ترضي بما تم من تقدم في هذه المشكلة ولكن يجب أن تسير قدما في هذا الطريق . ان الجمهورية الشعبية الديمقراطية في كوريا بذلت الجهود من أجل تحقيق وتطبيق هذه الاتفاقات ، ولكن هذه الجهود قوبلت بالرفض من جانب الادارة في جنوب كوريا . ان الاقتراحات التي تقوم بها الادارة في جنوب كوريا تستهدف اخفاء عدم رغبة هؤلاء في تطبيق الاتفاقات ، وذلك باتخاذ خطوات متعددة لحرمان شعب جنوب كوريا من حقوقه الديمقراطية . لقد اعتقلوا وقتلوا عددا كبيرا من الذين ينادون بالديمقراطية والحرية والوحدة وخاصة من الطلبة والأساتذة وبعض الشخصيات السياسية . حتى الرئيس السابق يون يون سن لم يسلم من هذا الاضطهاد ، واختطف كيم دى يونج . واليوم فان جنوب كوريا في الواقع تعيش حالة من الرعب من قبل دكتاتور فاشي يهيمن على البلاد . وذلك بتأييد قوى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي ففي جنوب كوريا يستمر القمع . ومن أجل التخلص من التدخل الخارجي في كوريا ومن أجل تقدم السلام ووحدة كوريا فلا بد من انسحاب القوات الأجنبية من جنوب كوريا .

ومن الواضح في المذكرة ومشروع القرار الذي صدر بهذا الشأن أن علم الأمم المتحدة لم يمنع تدخل قوى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهل وجود عشرات الآلاف من أفراد جيش الولايات المتحدة الأمريكية يخدم القضية ؟ اطلاقا لا .

ان القرار الأخير لدورة الجمعية العامة قد أكد أن توحيد شمال وجنوب كوريا يجب أن يتم في مناخ من السلام دون التدخل للقوى الأجنبية . والنتيجة المنطقية لهذا المبدأ هو أن القوى الأجنبية التي تسيطر تحت علم الأمم المتحدة يجب أن تنسحب ، اما القول بأن التوتر لم ينته تماما في كوريا وأن هناك حربا فان البلاد المجاورة لم تعد تؤمن بهذه الأسطورة ، والقول بأنه لا يمكن سحب قوات الأمم المتحدة غير حقيقي .

ان وفد الصين يعارض مشروع القرار الخاص بمشكلة كوريا والذي تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وبلاد أخرى ، وتقول بأن الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن تناقش الاقتراح الذي

تقدمت به الجزائر وبلاد أخرى والمطالب بانسحاب كافة القوات الأجنبية من جنوب كوريا والتي تحمل علم الأمم المتحدة .

سابعاً : مشكلة نزع السلاح :

من الواضح ان نزع السلاح مسألة تهم كافة الشعوب حيث أن سياق التسلح قد ازداد حدة بين القوى الكبرى ولكن الآمال شيء والواقع شيء آخر ، فعلى سبيل المثال تحدثنا جميعاً عن نزع السلاح هنا منذ حوالي عام ، والآن وقد مضى عام هل الأسلحة التي تراكمت عند القوى الكبرى قد قلت هذه الأسلحة أم ازدادت عدداً وحددة ؟ في رأينا انها ازدادت . هل قل خطر الحرب أم زاد عن العاصم الماضي ؟ في رأينا : لا نستطيع القول بأن هذا الخطر قد قل . لماذا ؟

أولاً : لأن القوتين الكبيريين تتنازعا على الصعيد الدولي ، والتسلح يخدم سياسة السيطرة على العالم . ثانياً : لأن هذه القوى الكبرى عندما تواجه المشاكل الاقتصادية التي تزداد حدة ، تزيد من التسلح انقاذاً لاقتصادياتها القومية . والموقف الحالي يشبه تماما ما كان سائداً في الثلاثينيات ان نزع السلاح من المشاكل القديمة ، ورأى الصين في هذا الصدور معروف تماماً . فنحن نؤيد نزع السلاح ، ولكن نؤيد نزع السلاح الحقيقي وليس المصلح . ولا نشجع الكلمات الغالية من المضمون حول نزع السلاح التي تتكرر عاماً بعد عام ، البعض يتزلزلن ان الدعوة الى مؤتمر نزع السلاح أحسن من لا شيء ، ونفهم طبعاً مثل هذا القول ، ولكن نقول ان سبب التسلح بين القوى الكبرى الذي يهدد شعوب العالم يثير صعوبات في الوقت الحالي والقوى الكبرى التي تعطل شعار الاشتراكية في الواقع تستغدم الكلمات الغارية في مؤتمرات نزع السلاح لتتولي اتساع وزيادة تسليحها واستعدادها . وتحاول تخفية الموقف وخذاع شعوب العالم .

ان الحكومة الصينية لتؤيد عقد مؤتمر حقيقي لنزع السلاح ، ولكن هذا المؤتمر يجب أن يكون له هدف واضح وشروط مسبقة . الهدف الواضح هو الحظر التام وانهاء الأسلحة النووية وليس مجرد الحد من الأسلحة المسماة بالاستراتيجية . أما الشروط المسبقة اللازمة فهي أن كافة البلاد التي لديها أسلحة نووية وخاصة الدول الكبرى كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تلتزم بانها لن تكون الرائدة في استخدام هذه الأسلحة النووية وخاصة في المناطق المنزوعة من السلاح النووي . وعلى سبيل المثال الاتحاد السوفيتي يجب أن يلتزم بذلك بالنسبة لأمريكا اللاتينية ويسحب كافة قواته

وخاصة قواعد الصواريخ النووية والقواعد العسكرية القائمة في اراضي البلاد الأخرى . وعلى هذا الأساس يمكن لكل البلاد ، كبيرة كانت أم صغيرة ، أن تناقش على قدم المساواة عطيات الحاضر الكاعل للأسلحة النووية والمشاكل الأخرى التي تهدد العالم . وحيث أن ذلك غير قائم والحد من التسليح غير قائم بين القوى الكبرى فماذا تستطيع الدول الصغيرة والمتوسطة أن تفعل في مواجهة هذا الخطر؟ في رأينا أن البلاد الصغيرة والمتوسطة يجب أن تعزز قواها وامكانياتها للدفاع عن بلادها . ان ذلك لأساسي . وكما هو متوقع فالحكومة السوفيتية التي تجدد في أقوالها يوما بعد يوم قد اقترحت هذا العام مايسمى بحظر أيّ خطوات للتأثير على البيئة وعلى المناخ من أجل الأهداف العسكرية . ان المذكرة التي تطلب وضع ذلك على جدول أعمال الجمعية العامة ، هذه المذكرة تيدو خالية من الفحوى والمعنى الحقيقي . نفضل أن نتنظر حتى يتمكن مثل الاتحاد السوفيتي من شرح هذا الموضوع في لغة مفهومة للجميع ، قبل أن نقرر ماذا سيكون تعقيب الصين عليه .

المشكلة الثامنة : مشكلة الدفاع عن السيادة والمصالح الاقتصادية القومية :

رغم الكفاح البطولي الذي خاضته الشعوب العربية بالبتترول في بلاد العالم الثالث قد دخلت في موجة من الكفاح من أجل الدفاع عن سيادتها وسيطرتها على مواردها القومية . اما الامبريالية فتحاول أن تسيطر هي الأخرى ، ورغم الجهود التي بذلتها البلاد الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم ورغم الدورة غير العادية السادسة للأمم المتحدة ، فالمشكلة مازالت قائمة ، ولكن هناك انتصارا واضحا للكفاح الموحد لبلاد العالم الثالث وذلك يبرز الاتجاه الجديد لشعوب العالم بالكفاح ضد الامبريالية .

لقد ألمت البلاد النامية بالتأثير الحقيقي والحرفي للاعلان الخاص للبرنامج الذي نشأ عن الدورة الغير العادية . لقد اتحدوا كمنتجين في منظمات خاصة بمنتجي المواد الخام للتخلص من السيارة الأجنبية . ومن العوامل الأساسية في كفاح العالم الثالث المبادرات التي اتخذها رئيس المكسيك . ولكن القوى الكبرى لا تألو جهدا في عرقلة مطالب العاداة للعالم الثالث . واحدى هذه القوى الكبرى قالت بوضوح أنها لا توافق على بعض فقرات هذه الوثائق وترفض تطبيق هذه القرارات . أما القوى الأخرى فتقوم بالدعاية للأساءة الى سمعة هذه الخاسوات وهذا الاعلان ، وذلك يدل على أن لها مصالحها الخاصة وانها تود أن تستمر في سلب هذه الموارد . البعض يقول أن المشاكل الاقتصادية الحالية نشأت من رفع أسعار البترول ، ولكن ذلك ليس بالحقيقي ففي نهاية الأمر فان المشاكل الاقتصادية الحالية هي النتيجة التي لاخر منها للإمبريالية وليس رفع أسعار المواد الخام ولا تصرفات البلاد المنتجة للبترول . ان الذين يقولون مثل هذا القول يحاولون أن يوهنوا الجميع بأن العيب والبلاد المنتجة للبترول تحصل على أرباح كبيرة جدا ويلابيين من الدولارات من أسعار البترول ، ولكنهم ينسون أن احتكار الاستعمار العالمي وهو الذي يحصل على الأرباح التي نجت عن رفع اسعار البترول والمواد الخام الأخرى . ومنذ نشأة وظهور الاستعمار والامبريالية فالفارق بين أسعار المواد الخام والمواد المصنعة في السوق العالمية لم يكن عادلا أبدا ، وخاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية . فالاستعمار والامبريالية يحاولان دائما وبشتى الوسائل أن يزيدا من حدة الأزمة الاقتصادية بالنسبة للبلاد النامية . فالامبريالية تعتبر أن هذا الوضع ، وضع طبيعي ومعقول ولا يجب تغييره بأي شكل من الأشكال ولكن هذا الوضع بالفعل يتغير . والخضبة غير مجد ، والمناورة غير مجدية ، فالمعني العميق لمعركة البترول هو أن البلاد النامية قد اتحدت وبدأت بالفعل تكافح ضد النهب والاستغلال . وبالطبع فان ارتفاع أسعار البترول قد عانت منه بعض بلاد العالم الثالث التي لا تنتج البترول . ولكنها مشاكل مؤقتة وعلينا أن نحاول حل هذه المشاكل ، ولكن هذا الكفاح ومعناه التاريخي العظيم لا يجب أن ينكر .

ان الكفاح ضد محاولات السيارة على البحار ووضع قانون حديد للبحار لجانب أساسي من كفاح الشعوب النامية لحماية سيادتها ونموها . والمؤتمر الذي انعقد في كاراكاس بالنسبة

لقانون البحار ، يسعى الى وضع قواعد خاصة بمائتي ميل بحرى . وأدت الظروف بالقوى الكبيرة أن تتخلى عن معارضتها التي حارلت التمسك بها أطول وقت ممكن . ولكن لا يجب أن يدمج هذا كله في اتفاق غير مقبول . فالشروط الضرورية هي حرية الصيد وحرية المرور وحرية البحث العلمي في المناطق الاقتصادية . لقد قبلوا شكلاً المضائق الاقتصادية (المائتي ميل بحرى) ولكن غسي الواقع يحاولون تغيير هذا الوضع ويحاولون الحفاظ على حريتهم في سلب ونهب هذه المناطق والسيطرة عليها ، وبالذات القوى الكبرى التي تدعي انها الحليب الطبيعي للبلاد النامية نجد أنها تقوم بتمثيلية غريبة فعلا وتقول " أن التجارة الدولية والأمن الدولي لن تكون في مأمن ما لم يسمح بحرية المرور في هذه المناطق وحرية الصيد ، فالاسماك تموت في هذه المناطق " . نحن نرون أهمية قلب هذه القوى في الواقع أنها دموع التماسيح التي لا يمكن أن تخفي حقيقة هذه القوى الكبرى .

انه لكفاح هام من أجل الدفاع عن السيادة على الموارد القومية والنمو ، ان القوى الكبرى ستستمر في محاولاتها ولكن ذلك لن يكون مجديا . ان الدورة غير العادية السادسة للجمعية العامة ومؤتمر قانون البحار في كراكاس قد نددت بالقوى الكبرى وناديا بضرورة وضع حد للنظام الدولي العالمي القديم وسيادة البلاد على موارد فانعزلت القوى الكبرى . والموقف أصبح مرضيا للغاية . واننا على ثقة من أن بلادا نامية كثيرة اذا ما انضمت صفوفها وتوحدت ستطيع أن تستمر في الكفاح وتحرز النصر .

ان التاورات الدولية أثبتت أن العالم تغير تغيرا عميقا وكبيرا . فالبلاد تالب الاستقلال والتحرر ، والشعوب تالب الثورة . وهذا المد يمتد في أنحاء الأرض كلها ، والعواصم التي كانت هادئة اندلعت في كل مكان والموقف الدولي هو ما قاله الشاعر " الرياح تقوم والرياح تتأثر بها " ، وهذه الرياح ستستمر ونأمل أن تستأيع الجمعية العامة تأييد التقدم الانساني . ووفد الصين على أتم استعداد للتعاون من أجل تحقيق هذا الهدف .

السيد انسيكاليجي (رواندا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، ان التصفيق الجماعي الذي حمّيك وأنت تتبرأ مقعد الرئاسة في منازمتنا يعتبر بلا فرو دليلا بالغا على صفاتك البارزة الشخصية، تلك المواهب التي — في الحقيقة — جذبت لك اليوم تقدير وثقة هذه الجمعية الموقرة . ان هذا التقدير هو أيضا ، من خلال شخصيتك ، تقدير للزائر ، ذلك البلد الحبيب الذي داغح بشجاعة وعزم خلال سنين مريرة من تاريخها واستماع أن ينان الاستقلال وهو يعمل اليوم تحت رئاسة الزعيم هاري بومدين وقد أصبح خير مثال للتحرر السياسي والاقتصادي والثقافي لأمة من الأمم، وبالإضافة اليها البصر لا يكل ولا يمل للعدالة الاجتماعية العالمية ، وللنهوض الكامل للعالم الثالث .

ان انتخابك شيء نبتهج له أنت يا ابن افريقيا المعروب ، وخاصة أن هذه القارة تمر بمرحلة تاريخية فيما يتعلن بتصفيية الاستعمار تصفية تامة . ونحن مقتنعون أن مرونتك المعتادة في التفاوض وديناميتك ونظرك الثاقب ، كل ذلك سيجعل مناقشتنا تكفل بالنجاح وتتم الى حلول واقعية عملية . ان ودي يود كذلك ان يسهم في النجاح الكامل لهذه الدورة .

كما أنه من واجبنا أن نذكر تقديري للسفير ليوبولد وبينيتس الذي ترأس خلال دورتين أعمالنا بحكمة وكفاءة واخلاص نادرا المثال وخامسة في الظروف غير المعتادة التي واكبت رئاسته . كما أننا نريد أن نكرر الى السيد كورت فالديمايم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ، التعبير عن ثقته بحكومتنا نظرا للجهود التي لا تكف ولا تمل التي يبذلها خدمة لمنذتنا وحرصا على جعلها وسيلة فعالة لخدمة السلام والعدالة الاجتماعية والأمن في العالم . ونحن نقدر علنا أن الأمين العام يتمتع بضمير سام ، وقد أدى وفقا لهذا الضمير مهمته السامية من أجل تشجيع التعاون فيما بين الأمم . وخلال رحلاته عبر العالم كان يهتم دائما بالعمل على الحماية والدفاع عن التفاهم بين الأمم والرجال والشعوب . واكثر من الماضي ، فان هذه الجمعية تالبت منا وعيا كـبيراً بمسئولياتنا الدولية من أجل الحفاظ على مستقبل الانسانية جمعاء .

ومنذ الدورة الثامنة والعشرين قد حدثت تطورات كثيرة في العالم . وقد أثبتت لنا بوضوح أن الوقت قد حان لكي نزود منازمتنا بنفوذ معنوي ومادي كاف فعال ، حتى نستطيع أن نواجه القوى الرجعية المتأخرة الموحدة او الكامنة .

كما أن وودي سعيد أن يرحب بالدول الجديدة وهي بنجلاديش وفرنندا وغينيا بيساو التي قد جعلت عدد الدول الأعضاء أكبر . ونحن نرحب بشكل خاص بغينيا بيساو التي حصلت على استقلالها بعد أن دفعت ثمنها غالبا من التضحيات . ان هذا البلد الشقيق يعرف ماهي مشاعرنا عندما بدأ فجر آماله بيزغ ، ونحن نقدم له امنياتنا وأمانينا في سيره نحو التقدم والاستقلال الكاملين . وفي افريقيا ، فان تاور الأوضاع في الاراضي التي تديرها البرتغال يعتبر حدثا لا مثيل له في تاريخ هذه البلاد التي ظلت حتي الان قلعة من قلاع الاستعمار . ونظرا لان هذا التاور يتطلب القدرة على التكيف ، فان المجتمع الدولي يجب أن يواجه هذا التغيير نحو نتيجة موفقه ، أى أنه يجب أن يحدث توازنا بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي من جهة وأن يشجع الظروف المواتية لتحقيق ممارسة الحق في المواسة والحرية بين سيادة البشر في مختلف القارات من جهة أخرى .

ان جهود تصفية الاستعمار التي تقوم بها البرتغال جهود كبرى ، فنحن نعرف أنه لكي يتكيف المرء ازاء مشكلات لها شقان وهما من ناحية مطالبات المادى القانونية ومن ناحية أخرى المصالح الاقتصادية في لحانة معينة أو في عصر معين ، أقول أن هذا التكيف يعتبر عنصرا قد سبب في أحوال كثيرة فشل الحلول الوسطي التي ابتكرها الانسان ، ففي لشبونه كان يجب توافر شجاعة حقيقية لاجداث هذا التاور في العقليات ، ومن الضروري أن يتم ذلك لصالح موزامبيق وانجولا اللذان ينتظران بفارغ الصبر شروق شمس الاستقلال الحقيقي في سماء بلا سحب .

ان الأزمت والتوترات التي يعانها العالم وتقسيم الشعوب تعتبر مصادر لقلقنا سواء تعلق ذلك بالمشكلات الفلساينية أو الكورية أو الفيتنامية أو الكمبودية أو القبرصية . ان حكومتى ترى أن كل محاولة لتسوية أزمة الشرق الأوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار المطالب المشروعة والحقى الثابت للشعب الفلسايني ، وهو الحق في العودة الى وئانه الممشتب وأن يقرر مصيره بنفسه . ان المسألة الفلساينية مسألة انسانية حيث أنها مشكلة تتعلق بشعب قد عانى من اطرده من بلاده .

كما أن حكومة رواندا تود أن تعبر عن ارتياحها لاتفاقيات باريس الخاصة بفيتنام ، ونحن ايضا سعداء بالتاور الذى حدث في لاوس، ونحن قلقون للوضع في كبوديا ، ذلك البلد الشقيق الذى يعانى من حرب داخلية طويلة . لقد حان الوقت للتوصل الى حل عادل يضع حدا لهذده الحرب حتى تستطيع كمبوديا أن تهتم بنهضتها الوائنية وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادها .

ان المشكلة الكورية تسبب قلقا كبيرا لنا ، فان وفدى كان دائما ينادى من هذه المنصة بأن تهتم المنظمة اهتماما حقيقيا بهذه المشكلة ، وبعد انسحاب القوات الأجنبية من البلاد الكورية ، يمكن أن يتم التوحيد السلمي بغير تدخل خارجي لذلك البلد ، ان هذا البلد يجب ان يمارس سيادته واستقلاله ، وأن يقررني ديمقراطية توحيد بلاده وأن يبت في مستقبله وذلك بغير أى تدخل أجنبي ، ولهذا فان منظمنا يجب ألا تقبل انضمام جزء من هذا البلد الى المنظمة بل يجب أن تسهل عودة المفاوضات بين الشمال والجنوب من أجل البحث عن حل عادل للمشكلة الهامة . كما أن المأساة القبرصية ، مأساة كبرى مهددت السلام ، فنظرا للمناورات التي تهدت الى السيليرة الجغرافية السياسية الاستراتيجية على البحر الأبيض المتوسط وعلى شبه جزيرة البلقان فقد حدث اندلاع للتوترات في هذه المنطقة . وأن الحل لهذه المشكلة يجب أن يتم عن طريق التشاور مع تمتع هذا البلد بسيادته واستقلاله ، دون أى تدخل أجنبي . ويجب أن يتم هذا التشاور بين عنصرى الجزيرة .

ان التدخل الخارجي الذي عرفه التاريخ في كافة القارات خاير ، ولكن الهند الصينية عانت منه أكثر من أى مضاقة أخرى . ولهذا فان دعم السلام اليوم وتحقيق العدالة يجب ان يكونا من الغايات الكبرى لمؤامرتنا ، ولكن لايجعل أحد أننا نعيش اليوم في عالم من عدم الاستقرار والجهور . ان هذا العالم الذى يطك قوة كبرى للدمار الجماعي ، هذا العالم الذى تنشب فيه نزاعات محلية تقبل باسم سياسة القوى ، هذا العالم الذى تجهل فيه وتمتهن الحقوق الأولية للانسان ، هذا العالم الذى يسود فيه الجوع والبؤس ، هذا العالم الذى لايسود فيه الاستقرار لأن بمعنى الدول قد اعتدت الواحدة بعد الأخرى على المبادئ التى نودى فيها بالاعلانات وفي البيانات الرسمية . أقول هذا العالم يجب أن يهتم بمشاكله ويجب أن تتحقق المساواة ذات السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام الالتزامات والتسوية السلمية للنزاعات والتخلي عن اللجوء الى القوى . ويجب أن تحترم الحرية وحق تقرير المصير والعدالة الاجتماعية في العلاقات الوطنية والدولية . فتلك في رأينا المبادئ التى يجب أن يستهدى بها المجتمع الدولي الذى يجب أن يكون جديرا بعصرنا وجديرا بالاجيال المقبلة .

ولكن لسوء الحظ ، فان الواقع لايعكس هذه المبادئ . ان يزعم البعض انه لكي يسود السلام بين الكبار في هذا العالم ، فان ذلك يتألب الانفراج وبالرغم من هذا الانفراج فان هناك نزاعات مخربة في اجزاء كثيرة من بلادنا ، فالهند الصينية ، والشرق الاوسط ، وهزيرة قبرص ، والجنوب الأفريقي هي مسرح لنزاعات قوية ومصدر للدمار والبؤس . ونحن نرى منذ الحرب العالمية الثانية أن العالم قد عانى من أكثر من خمسين حرب محلية قتالة . ان العالم اليوم مليء بالمتناقضات وهو يستخدم تعابير تخفف من حدة المشكلات ، فمثلا يتكلم عن نزع السلاح الشامل الكامل ولكن لايتكلم عن الاشراف المتبادل على التسلح .

ان السلام قد أصبح يسمى بالانفراج بين الكبار ، ولهذا فلن تكون هناك حرب الا اذا كانت نووية والا اذا كانت الدول الكبرى مشتركة فيها . هذه هي الأمور التى يجب أن نقبلها ولكن لا يجب أن يكون ذلك سببا لتشييد الآمال . ان الأمم المتحدة يجب أن ترى في ذلك داعيا لمضاعفة جهودها وفعاليتها ، فان القيم الأخلاقية العالمية تلمي علينا أنه لكي نحطم القوى المشعوثة للاستعمار والعنصرية والامبريالية فان علينا ان نسكت الأسلحة وأن نحاول التوصل الى نظام اقتصادى جديد يتجاوز الأنانية الضيقة النطاق ويحقق العدالة الاجتماعية العالمية .

ان السلام، في قول لأحد المفكرين لا يتحقق بطريقة عرضية بل يجب انشاؤه وبنائه . انه بناء
لمصرح يتم بطريقة مستمرة ويجب أن يكون ثمرة لنظام تتوفر فيه الرغبة والشعور بالواجب الاسمي . ان
علينا أن نعمل للاضطلاع بمسئولياتنا ولبناء صرح الامن والسلام الدولي . وان منظمنا لا يمكن
أن تفصل بين السلام الدائم وبين مشكلة التسلح وابتكار الاسلحة القتالة ، وتجربة هذه الاسلحة
في مناطق سلمية .

ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يعتقد أن السلم يتحقق هنا وهناك لاما كانت هناك نزاعات
وحرروب طويلة المدى ، ونزاعات لفرضى النفوذ على الملايين من الضحايا في عدة مراكز من الكرة الارضية .
ان المجتمع الدولي لن يعترف السلام الحقيقي لاما كان هناك مناصرون للاستعمار والفصل
العنصري وللصهيونية ممن لا يحترمون نداءات المنظمة أو توصياتها أو قراراتها .

ان الدورة السادسة غير العادية قد أثبتت بقوة أنه ليس فقط الحرب التي تعتدى على السلام ،
بل أن الجور الاجتماعي يعتدى عليه أيضا . ولهذا فنحن نقول أن المجتمع الدولي سيظل بعيدا
عن السلام طالما كان ثلاثة أرباع البشر لا يتمتعون بالحياة في مأمن من اليأس ، طالما كان بعض بني
البشر يمتلكون وحدهم ٨٠٪ من ثروات العالم .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدرس مشكلة الأوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة . ان وفدي
قد تحدث من هذه المنصة مثلما تحدث الأعضاء الآخرون وعبر عن رأي حكومتي ، بشأن طبيعة
العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ولا أدعي أنني سأتكلم عن موضوع
جديد ، ولكنني أعتقد أنه يجب أن نعود الى ذلك بالحاح أكثر من الماضي ، لأن كل من يراقب
الوضع الدولي بموضوعية عليه أن يعترف بأنه لم يحدث تقدم ملموس ، بل على العكس من ذلك فإن
هناك علامات على تدهور الأوضاع . ففي معظم البلاد النامية نجد أن العلاقات الاقتصادية
تتصف بالتبعية الكبيرة واعتماد هذه الدول على الأسواق الخارجية ، فهي تصدر المواد الخام لتحصل
علي المواد المصنعة . ان عدم المساواة والظلم في هذا المجال يبدو وكأنه وضع طبيعي ، يهدف
الى أن يصبح دائما يتم على حساب الضعفاء .

وأخيرا فبعد قرن نجد أن شروط التجارة قد تدهورت باستمرار على حساب البلاد الفقيرة
ولصالح البلاد الغنية دون أن تستشار في ذلك البلاد النامية .

وهكذا فان الأسعار العالمية للمواد الأساسية تخضع للأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية للبلاد النامية .

ان العجز في ميزان المدفوعات الذي نجم عن ذلك يجعل الأوضاع أشد خطورة بالنسبة للبلاد الفقيرة ، فهي قد أصبحت محرومة من مصدر كبير من العملات الصعبة ، كانت تريد الاعتماد عليها لاستيراد ما تحتاجه من تجهيزات ومن مواد استهلاكية للمهاجرين . ان ندرة هذه المواد يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، ولهذا فيجب ألا ننسى أن قلة الواردات يقلل كذلك من موارد الدولة ، ان أنه في بلادنا نجد أن هناك ضرائب تجني من هذه الواردات ، كما أن الصادرات تقل ، ولهذا فان الدولة مضارة الى تشجيع المصدرين لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية ولا يجهلها أحد . ولكنها لا تستطيع أن تقوم بذلك الا بإلغاء الضرائب التي كانت تؤخذ على الصادرات ، وهكذا فان الخزانة تفقد موردا من الأموال .

ان الوضع الذي أشرنا اليه خالير الى حد أن يجب علينا أن ندعو المجتمع الدولي أن يحاول أن يضع حد له . فاننا قد رأينا أخيرا البرهان على أن البلاد المتقدمة نفسها قد تعاني من الافتقار الى هذا التناسق الضروري للتعاون الدولي ، ولكي نجبر البلاد الغنية على الاعتراف بحقوق البلاد الفقيرة ولكي نسمح لهذه البلاد بالحصول على حقوقها فقد رأينا بعض البلاد تقوم بالتحكم بنفسها في استثمار وتسويق ثرواتها وقد أيدنا ذلك دون تحفظ. ولكن يجب أن نعترف بأن الدول التي تستطيع التصرف بهذا الشكل ليست عديدة. ولذلك فلا بد من الوصول الى تفاهم دولي عن التبادلات التجارية بين البلاد الغنية والفقيرة .

ولذلك فاننا نعبر عن امتناننا للنتائج والتوصيات التي وضعتها الدورة السادسة الاستثنائية عن المواد الأولية والتنمية . فمن المشجع أن نرى المجتمع الدولي يعترف بضرورة تصحيح الأوضاع الحالية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعديل شروط التجارة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة . فان هذه الشروط تسبب عجزا مستمرا في البلاد النامية . ولتحقيق هذه الأهداف فان المجتمع الدولي يبالغ من البلاد المتقدمة أن تلغي كل مايسيء الى البلاد الفقيرة وأن تتخذ الاجراءات الجزرية الكفيلة بتحسين تجارتها مع البلاد النامية فهذه التجارة يجب ان تتم بشكل يخدم مصالح البلاد المصدرة .

وان التقنيات المتنوعة التي تسبب انخفاض أسعار المواد الأولية يجب أن نقضي عليها لكي نقيم علاقات تجارية تخدم الجميع . وان مسألة التجارة ترتبها في نظري بسياسة عامة تتحكم فيها العلاقات الدولية وكذلك التعاون بين الأمم . فمذ سنين عديدة ونحن نرى فكرة التضامن بين البلاد الغنية والفقيرة تسود في المؤتمرات وخاصة المؤتمرات الدولية التي تلح على ضرورة تقديم التعاون من جانب البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، ولكن مثل هذا النداء الذي نستمع اليه لم يسفر عن أعمال حاسمة .

وفي الواقع أنه منذ أزمة اللقاة رأينا ضعفا وتناقضا في التعاون الثنائي، ولا شك أن التعاون المتعدد الأطراف سيتيح مثل هذا التناقض اذا لم تثير البلاد المتقدمة من سياستها . ولذلك فاننا ننتهز هذه الفرصة لنوجه نداء للبلاد المتقدمة لكي تبرز حجم معوناتها للبلاد النامية . وأن بعض البلاد النامية تستحق عناية أكثر في هذا الشأن ، وخاصة تلك التي فقدت بسبب أزمة البترول كميات ضخمة من العملات الصعبة .

ولكن اللوحة ليست قاتمة بكاملها ، فاننا نلاحظ أن التعاون الدولي قد أخذ يورث جديدة، فالى جانب العلاقات الرأسية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة وخاصة بين البلاد المستعمرة ومستعمراتها السابقة فاننا رأينا شكلا جديدا من التعاون بين البلاد . وهذا التعاون قد رأينا في افريقيا مثلا حيث توجد محاولات لاندماج الاقليمي متفاوتة النجاح . فهناك علاقات صداقة ثمرة بدأت فعلا بين البلاد الأفريقية والبلاد العربية وتعتبر مثلا لموسا للتعاون بين البلاد النامية . وهذا التعاون يخدم جميع الأطراف، فالبلاد العربية التي تتمتع برؤوس أموال ضخمة يمكن أن توجهها للقاعات المنتجة وتشارك بذلك في تنمية البلاد الافريقية مع الحصول على دخل عادل لاستثمارات رؤوس أموالها .

وان وفد بلادى يشعر بالرضا للتقدم الذي تحقق في هذا الشأن . ان البلاد العربية التي تمتلك موارد مالية هامة بسبب تحسن أسعار البترول قد أثبتت فعلا أن التعاون بين بلاد العالم الثالث ليس مجرد عبارات اذنية . فان الاجراءات التي قامت بها تستحق كل احترامنا وتقديرنا لأنها تسمح للبلاد النامية بالحصول على تعاون من جانبها كما أنها أيضا تغير مفهوم السياسة المالية الدولية .

وهذه الطريقة تستأيع البلاد النامية أن تحقق نجاحا وأن تقضي على الفقر والجهل . ولا شك أن تقدم العالم الثالث والبلاد النامية سيتم عن طريق العالم الثالث نفسه ، وأن ادراك البلاد النامية لهذا الأمر يعتبر ضمانا للبلاد النامية التي تقدم معونتها وهي مدركة أن هذه المعونة لن تبشر هباء بل ستستغل في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهذه الشعوب التي تستفيد منها . وبالنسبة لبلدي فاننا نعتز بأن الانسان يجب أن يكون محور كل تقدم اقتصادي وكل تعاون .

حيث أنني تحدثت عن المشاكل التي ترتبها بالتقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لشعوبنا فإني أود أن أعبر لكم عن رأي بلدي في هذا الشأن وبخاصة بالنسبة للزيادة الديموغرافية والمشاكل المرتبطة بها والتي تهتم بها البلاد والأفراد والمجتمع الدولي في مجموعه . نظرا لأن هذه المشكلة متقدة ، وان الآراء التي أدلي بها بهذا الشأن بصيدة عن أن تلتقي الا جماع . فان البعض يوجه صيحة انذار بالخيار قائل بأنه في ظرف بضع سنين لن تستأيع الأرض أن تغذى من عليها ، بينما يقول الآخرون أن هناك ثروات غير مستغلة ويمكن أن نكسر جميع التقنيات وجميع الأيدي لكي يستأيع الانسان بفضل عمله أن يحصل على حياة أفضل وأرقى .

واننا نرى أنه أياً كانت الأوضاع فان هذا الموضوع لا يمكن حله الا في إطار سياسة شاملة ، فان المجتمع الدولي يهتم بهذا الأمر بمجموعه ، ولذلك فاننا نهنيء الأمم المتحدة على المبادرة التي اتخذتها بعمد مؤتمر دولي عن السكان ، ونعبر عن رضانا لأن العالم الثالث قد استأيع أن يسمح صوته في هذا المؤتمر وفي الواقع أننا قد استمعنا لنداء ياللب البلاد النامية بأن تحد من زيادة السكان فيها ، وبعض المشرعين وأصحاب النظريات ذهبوا الى ضرورة الربط بين المعونة الخارجية وبين هذه السياسة السكانية .

ولكننا في بوخارست استمعنا الى صوت آخر يقول بأنه لا بد من أن يسير مع الحد من الزيادة السكانية في العالم الثالث اجراءات أخرى لزيادة المعونة الخارجية الآتية من البلاد المتقدمة والحد من البعثة التي تقوم بها هذه البلاد . واننا نشعر بأهمية هذه المشكلة التي نواجهها في بلدنا ، فان بلدنا المثير مضافاً لأن ياعم سكانا يتكثفون بمعدل ١٥ نسمة في المتر المربع ، وهذه النسبة تصل الى ٢٠ أو ٣٠٠ نسمة في المتر المربع في بعض

النشأ في الأخرى . بينما معدل النمو الطبيعي لا يتعدى ٣٪ ، ونرى تناقضا في الأراضي المزروعة في بلادنا ، وان امكانياتنا المحدودة لا تسمح لنا باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وفي تربية المواشي . غير أننا نرى أن الحد من المواليد أو من الزيادة السكانية لا يمكن أن يشكل سياسة لها قيمتها في حد ذاتها بل نحن نؤمن بأن السياسة الديموغرافية يجب أن تكون عنصرا من عناصر سياسة شاملة لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ورفاهية السكان ، فان الاكتشافات الحديثة للعلماء لتثبت بأن ثروات كوكبنا تستطيع أن تدعم ما يزيد على ثلاثين مليارا من البشر .

ويجب أن نأخذ في الاعتبار من جهة تنوع الظروف السائدة في كل الأقاليم ، وكذلك حنق كل بلد في تحديد سياستها الديموغرافية . واننا نرى أنه لا يمكن أن نهب العالم كله على سياسة ديموغرافية محددة ، فان هذه صورة من صور الامبريالية المقنعة ، ولا بد من أن تقوم هذه المنظمة بتنسيق السياسات القومية مع احترام سيادة كل بلد وحق كل أسرة في انجاب الأطفال .

اننا قد استمعنا الى ميشيل ديرافور وزير العمل والسكان في فرنسا حين قال: " انه لا بد من وضع سياسة ديموغرافية داخل سياسة عامة وانه لا بد من تقديم المعونة للبلاد النامية " . وان مثل هذا التصريح من جانب وزير بلد صناعي هو مشروع ، وعلى البلاد المتقدمة الأخرى أن تتفند سياسة تخدم مصالح المجتمع البشري كله .

ولذلك فاننا نقدم نداءً رسمياً لكي تقوم البلاد الغنية بتقديم معونة أكثر للبلاد الفقيرة وألا تكتفي بمجرد اعلان عن النوايا الطيبة لا يتبعه أى عمل حاسم فعلي . ويجب في الحقيقة أن تحقق ما طالبت به استراتيجية التنمية وهو أن تشجع التنمية في العالم ، بحيث تبلغ المعونة العامة للتنمية ٢٪ من إجمالي الدخل الوطني . ولكن للأسف أن هذه النسبة لا تزيد عن النصف في كافة هذه البلاد . ان هذه أنانية اقتصادية ، ولهذا يجب أن نشير الى مجال آخر ويعتبر من موضوعات الساعة وهو قانون البحار فهذا القطاع نجد أن التفاهم الدولي يجب أن يحل فيه محل الأنانية الوطنية للأمم . وفي هذا الصدد فمن المؤسف أن مؤتمر قانون البحار الذي انعقد في كاراكاس قد تم دون الوصول الى نتائج ايجابية ، بل على العكس من ذلك فان مواقف البلاد الغنية ومواقف البلاد الفقيرة قد تعارضت حتى أن البعض يفكر في التحدث عن الفشل . وان وفد بلادي يرى أن من الواجب أن لكل بلد يقع على البحار له الحق في أن يطالب بوجود منطقة اقتصادية بحرية أهم من المجال المحدد له حالياً في نطاق المياه الإقليمية .

وفي مجال استخدام البحار فان هناك مبدأ قد ساد منذ وقت طويل وهو حرية أواسال البحار ، ولكن هذا مبدأ لا يتفق مع المصالح التجارية للدول ، بل يتفق مع المصالح الاستعمارية للدول الكبرى . فقد كان في الحقيقة مبدأ استغلال أعالي البحار يرضي النظام الدولي لأنه يستخدم للملاحة والصيد لمصالح تلك الدول . ولكن هذا المبدأ قد أصبح يعترض عليه ، فان نهضة التكنولوجيا قد جعلت من الممكن الاستخدام الجديد والأشد قوة للمحيطات ، بفضل التكنولوجيا الحديثة

قد أصبح من الممكن أن يستغل بطريقة صناعية وتجارية موارد قاع البحار في مناطق تتجاوز الولاية الوطنية . ولهذا فإنه يخشى ألا يستفيد من هذه الموارد الا عدد قليل من الدول التي تتمتع بتقنيات متقدمة مما يسمح باستغلال كبير لتلك الموارد التي تعتبر طرقا للإنسانية جمعاء . وفي هذا القطاع فان الأناية الاقتصادية للدول المتقدمة يخشى أن تعم بشكل يضر بمصالح بلاد العالم الثالث طالما لم يوضع نظام جديد يأخذ في الاعتبار حاجات الانسانية بشكل عام والبلاد النامية بشكل خاص .

ويجب ان أن تكون هناك قوانين خاصة باستغلال البحار ويجب التوفيق بين المصالح المتعارضة للدول . والحقيقة أن الدول الكبرى تتمنى المحافظة على منطقة واسعة بقدر الامكان لا تخضع لأي قيود . ومن ناحية أخرى فان البلاد المطلة على البحار تريد أن تحتكر استغلال الموارد القريبة من بلادها . ولهذا فمن الضروري أن يصل القانون الدولي الى حل يرضي مصالح الطرفين من أجل تعاون أفضل على الصعيد الدولي .

ولكن هناك فئة أخرى من البلاد تتابع المسائل الخاصة بقانون البحار باهتمام خاص خاصة وأنها لا تستطيع بلوغ تلك البحار ، وهي البلاد التي ليس لها سواحل . وان وفدى يؤكد ان الدول التي ليست لها سواحل تحتاج - لكي تعيش بحرية - الى الوصول الى البحار وبالعبور البحر عبر البلاد التي تطل على تلك البحار . وفي إطار التعاون الدولي يجب أن تكون هناك منشآت مرفأية وخدمات في موانئ البلاد الساحلية لتستفيد منها البلاد التي ليس لها سواحل ، فنحن في عصر يدعو الى الوحدة والتعاون الاقليمي والدولي .

وهناك أمثلة كثيرة في العالم تدل على امكانية تحقيق هذا التعاون . ونحن نصر على أن البلاد الأوروبية التي ليس لها سواحل استطاعت أن تبلغ بسهولة البحار وأن تنمي تجارتها البحرية بفضل تفهم البلاد المجاورة .

تلك الأمثلة تدل على أن التعاون بين البلاد التي ليست لها سواحل وبين البلاد التي لها سواحل ممكن طالما كان يوفق بين مصالح الأطراف بأسرها .

ان قانون البحار الجديد يجب أن يستند الى الاعتبارات العملية ويجب أن يصبح ميثاقاً يحترمه العالم ، عالم الغد . كما أنه من الضروري أيضا بالنسبة للبلاد بط في ذلك البلاد التي

ليس لها سواحل أن تستفيد من الثروات التي تناوى عليها المحيطات ، فان هذا التوزيع العادل يجب أن يتم لصالح العالم الدولي بأسره ، من أجل تحقيق تنمية متوازنة إذ أن ذلك شرا أساسيا لتحقيق سلم دائم بين الأمم .

نحن نتمنى بحرارة أن يتم الاستماع الى هذه النداءات المختلفة ، وأنه عن طريق تعاون البشر يمكن بناء صرح لعالم فعال من العدالة والتقدم والتفاهم والسلام ، عالم يلوح في آفاقه نظام عالمي جديد ، يستطيع في كنفه كافة البشر والقارات وكافة العناصر أن تتمتع بالحق في الحرية والمساواة والكرامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٥٠